

موقف الملك سعود

من أزمة 1956 في مصر (*)

د. جبريل الطريس محمداً الصبان

كلية التربية للبنات - جامعة الملك فيصل

مقدمة

تعرضت منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتحديات خطيرة، أهمها إعلان قيام دولة إسرائيل، وانقسام العالم إلى معسكرين، فظهرت أحلاف هدفها جر المنطقة إلى أحد المعسكرين المتناحرين، حيث حاول الغرب تطويق الشيوعية بحلف بغداد، وحاولت مصر والمملكة العربية السعودية بقيادة عبد الناصر والملك سعود الابتعاد بالمنطقة عن أية أحلاف تنحاز بدولها إلى أي من القوتين العظميين، وقد فرضت هذه الأجواء على الشقيقتين مصر والسعودية نوعاً من التقارب، تجلّى في أبهى صورهِ إبان التحديات التي واجهتها مصر في سنة 1956م.

وقد نبع الموقف السعودي من إيمان الملك سعود بدور الشقيقة مصر وثقلها في المنطقة، الأمر الذي وضع جلياً في مقولته " إن المعركة لم تكن دفاعاً عن مصر بل دفاعاً عن العرب جميعاً ولا أغالي إذا قلت لو قدر الله وحدث مكروه لمصر نتيجة العدوان لانهارت الأمة العربية جميعاً فهي حصن العرب الحصين" (*)

ومن غير المنطقي أن نختزل إفشال مخطط العدوان الثلاثي في دور مصر منفردة، لأنه في الواقع جاء نتيجة ظروف دولية في إطار صراع الحرب الباردة، وإذا كان الموقف السوفيتي له مبرراته الواضحة فإن الموقف الأمريكي يحتاج إلى تفسير، وفي ضوء العلاقات المصرية الأمريكية المتوترة - آنذاك - نطرح فرضية أن الدور السعودي كان له أثره، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في توجيه دفعة السياسة الأمريكية إزاء هذه القضية، ولندع الدراسة تنفي أو تثبت تلك الفرضية. وتأتي الدراسة في ثلاثة محاور وخاتمة.

أولاً: منظور الأمن القومي في العلاقات المصرية السعودية قبيل العدوان

(*) أُلقي هذا البحث في "الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز" في الرياض، في الفترة من 25 - 27 نوفمبر 1906، ونشر ضمن أعمالها

(*) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 (رقم قديم 334) أرشيف سري جديد، ملف 4، تقرير عبد الجواد طلبه سفير مصر بجدة عن محادثاته مع الملك سعود يومي 25 و 26 ديسمبر 1956، بتاريخ 28 ديسمبر 1956

تشرف السعودية ومصر على الجزء الأعظم من سواحل البحر الأحمر - شرقية وغربية - وتتحكمان في مدخله الشمالي عبر قناة السويس وخليج العقبة، وقد شهدت منطقة المشرق العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحديات خطيرة تمثلت في أمرين هما:

أ- صراعات الحرب الباردة: في 20 فبراير 1955 زار إيدن⁽¹⁾ رئيس وزراء بريطانيا القاهرة لأول - وآخر - مرة في حياته، وتقابل مع عبد الناصر، كان الهدف المعلن من الزيارة تبادل التهاني بمناسبة اتفاقية الجلاء، لكن إيدن كان يرمي من وراء الزيارة إلى بحث تعاون مصر مع بريطانيا في منظومة الدفاع الغربي بالشرق الأوسط، لكن مصر أبدت رفضها الانخراط في منظومة عسكرية مع الغرب، فاستحال التقارب المصري البريطاني إلى عدم ثقة، ونجحت بريطانيا مع بغداد فيما فشلت فيه مع القاهرة، فانقسم العالم العربي بين القاهرة وبغداد.⁽²⁾

ضم حلف بغداد إلى جانب العراق كل من بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان، وفتح الحلف أبوابه لدول الجامعة العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل باقي الدول العربية تتوجس خيفة من عاقبة دخول المنطقة في أحلاف تمزق العالم العربي بين الشرق والغرب.⁽³⁾ والجدير بالذكر أن بريطانيا هي صاحبة المشروع لتدعيم نفوذها في المنطقة؛ إذ أعلن إيدن في مجلس العموم في 4 إبريل 1955 أن الهدف من انضمام بلاده إلى حلف بغداد تعزيز نفوذها وتدعيم حقوقها في الشرق الأوسط، وإتاحة الفرصة لاستخدام دول المنطقة في تنفيذ سياستها، كما تهدف بريطانيا إلى سلخ العراق عن العالم العربي.⁽⁴⁾ ورأت بريطانيا في حلف بغداد امتداداً لحلف شمال الأطلسي (NATO) وكانت التسمية المفضلة له عند إيدن "تاتو الشرق الأوسط" للتصدي للخطر الشيوعي ومعاداة عبد الناصر.⁽⁵⁾

ب- ظهور دولة صهيونية على حساب الشعب الفلسطيني: أعلنت تحديداً للأمة الإسلامية، فاتجه الصهاينة بعد قيام دولتهم إلى شواطئ العقبة، وكان مثلث رأس النقب - تزيد مساحته على مائتي كيلو متر مربع - تحت سيطرة الجيش الأردني، بقيادة البريطاني كابتن جلوب، وفي مارس 1949 وبالتنسيق مع القيادة البريطانية أصدر جلوب أوامره إلى القوات الأردنية بالانسحاب من رأس النقب وأم الرشراش، فيما تم إعلام القوات اليهودية بالأمر، وتأكدت طائرات استطلاعية يهودية من صدق النبأ، فتوجهت قوة من مائتي جندي بأسلحة خفيفة واحتلت رأس النقب ودخلت منطقة أيله أو أم الرشراش في 10 مارس 1949 دون قتال.⁽⁶⁾ وعزم اليهود على تشييد ميناء على أسس حديثة (إيلات) وحاول الصهاينة تأمين مجال استراتيجي لهم في خليج العقبة والبحر الأحمر.⁽⁷⁾ من هنا ظهرت أهمية البحر الأحمر في منظور الأمن القومي السعودي المصري.

وأدت المقدمات السابقة إلى تقارب مصري - سعودي، باعتبارهما قلب العالم الإسلامي، تمثلت أول ثمار هذا التقارب في اتفاق الجانبين - بناءً على مساعي عبد الرحمن عزام (رئيس جامعة الدول العربية) - في وضع جزيرتي تيران وصنافير تحت الإدارة المصرية، لكي تتمكن من وضع

المدفعية الثقيلة في تيران، فتمنع مرور السفن اليهودية عبر خليج العقبة،⁽⁸⁾ وجاءت أول خطوة عملية على طريق التعاون بين البلدين رداً على التحديات الإسرائيلية في منطقة خليج العقبة والبحر الأحمر، باتفاق سلطات البلدين على أن تتولى القوات المصرية مهمة التحكم في مدخل خليج العقبة الجنوبي، بالسيطرة على مضيق تيران - شرم الشيخ، وقامت مصر بإغلاق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية، ومارست حق تفتيش السفن العابرة للخليج، وكان بن جوريون قد صرح في 10 يوليو 1951 بأن إسرائيل سوف تبني إيلات وتؤمن حرية الملاحة إلى المحيط الهندي بقوة البحرية الإسرائيلية وسلاح الطيران.⁽⁹⁾

والعلة من الإجراء السالف - حسبما ذكر متحدث سعودي رسمي بعد أزمة 1956 - تكمن في الحفاظ على خليج العقبة بحيرة إسلامية مغلقة، لأنه يعد ممراً حيوياً لقوافل الحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة، وقد أشارت معاهدة القسطنطينية 1888 الخاصة بالملاحة في قناة السويس أن أحكام المعاهدة لا تنطبق على سواحل الحجاز.⁽¹⁰⁾

وكانت مصر قد اتخذت قراراً منذ إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني بمنعها من المرور في قناة السويس، فتقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن في هذا الصدد، ونجحت الولايات المتحدة في تمرير قرار يؤيد حق إسرائيل في استخدام قناة السويس في سبتمبر 1951م، لكن رفضت مصر تنفيذ القرار على اعتبار أنها في حالة حرب مع إسرائيل، ثم تكرر طلب إسرائيل مرة أخرى في ربيع 1954م مصحوباً بشكوى عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن السابق، لكن الاتحاد السوفيتي - الساعي إلى فتح ميدان له في الشرق الأوسط - استخدم حق الاعتراض [فيتو] ضد القرار.⁽¹¹⁾

وبعد أن تولى الملك سعود الحكم ألقى خطاباً في مارس 1954م أكد فيه على ضرورة التعاون مع الدول العربية، طبقاً لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، وكانت أول خطوة في هذا التقارب اعتراف الملك سعود بالنظام الجمهوري الجديد، وكان سعود أول زعيم عربي يزور القاهرة بعد حركة يوليو 1952،⁽¹²⁾ وكانت مصر أول محطة للملك سعود في سلسلة زيارته الخارجية، فلقى كل حفاوة وترحيب.⁽¹³⁾ بما يعكس مكانتها لديه.

وأخذت صحف القاهرة والرياض تصف الاستقبال الحافل لضيف مصر الكبير؛ فخرجت جموع الشعب في استقبال العاهل السعودي، يتقدمهم (الرئيس نجيب وعبد الناصر وشكري القوتلي (الرئيس السري) والوزراء وشيخ الأزهر وكبار العلماء، وعند وصول الطائرة الملكية انطلقت في الجو أسراب طائرات سلاح الطيران، وأطلقت المدافع 21 طلقة تحية لضيف مصر⁽¹⁴⁾ واعتبرت الصحف السعودية أن الزيارة توثيق لعرى التعاون الودي والتضامن الأخوي بين الحكومتين الصديقتين وشعبيهما، وانتعاش آمال العرب والمسلمين.⁽¹⁵⁾

استمرت زيارة الملك سعود من السبت 15/رمح/20 مارح إلى الأحد 23/رمح/28 مارح، جال خلالها بين مدن مصر وآثارها ومصانع الأسلحة والذخيرة وغيرها والجيش والكلية الحربية ووزارة الخارجية ومنزل نجيب، وأدى صلاة الجمعة بالجامع الأزهر.⁽¹⁶⁾

وخلال الزيارة أوضح الملك سعود أن سياسة بلاده الخارجية هي سياسة عربية تستهدف مصلحة العرب، وأنه يوافق مصر في سياستها الخارجية، وواجب العرب أن يقفوا صفاً واحداً مع مصر، وعندما سأله محرر إحدى الصحف المصرية عن سبب رفضه المعونة الأمريكية العسكرية والمالية التي عرضتها الولايات المتحدة أخيراً، أجاب "نحن نسعى لتعزيز صلتنا الودية مع كل الدول الراغبة في صداقتنا، ونقبل التعاون مع أي دولة بشرط ألا يمس استقلالنا وسيادتنا، أو يلحق ضرراً بأي بلد عربي، وهذا شأننا مع الولايات المتحدة وغيرها".⁽¹⁷⁾

وأبرزت إحدى الصحف المصرية أهمية زيارة الملك سعود في وقت تتعرض فيه مصر لأزمة مع الغرب، وهو ما بخل به كثير من ملوك العرب ورؤسائهم، فجاءت الزيارة لتثبت للغرب قوة الرباط بين مصر والسعودية، وقد أعلن ضيف مصر أنه غير مستعد لقبول أي وفاق مع قوة عظمى تمد نفوذها إلى الدول العربية.⁽¹⁸⁾

وبعد أن لبى الملك سعود دعوة السفير البريطاني في القاهرة وصرح له بأن السلام العادل لا يتم في الشرق الأوسط دون حل القضية المصرية حلاً عادلاً يتفق ورغبة الشعب المصري والأمة العربية، استشرفت إحدى الصحف القاهرة دور العاهل السعودي المقبل مع الولايات المتحدة بقولها "إن الأمريكيان الذين يظاهرون الإنجليز أولى الناس بالاستماع إلى آراء العاهل السعودي، وهي آراء منبثقة من خبرة وتجربة وبعد نظر، وعليهم أن يأخذوا رأيهم في التضامن العربي بعين الاعتبار"⁽¹⁹⁾

وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك أعلن فيه الطرفان المصري والسعودي عزمهما مضاعفة الجهود لتدعيم الجامعة العربية كي تحقق الأغراض السامية التي أنشئت من أجلها، وزيادة صلات التقارب والتفاهم والتعاون بين الأمة العربية بشعوبها وهيئاتها وحكوماتها؛ لتكون وحدة سياسية واقتصادية وثقافية على ضوء التجارب والمحن التي مرت بها الأمة في السنوات الأخيرة، وقد تبين أن وجهة نظر الحكومتين على تفاهم تام، وأن رباط التعاون الوثيق بين البلدين يقضي بالسعي المشترك للوحدة الشاملة عسكرياً وتجارياً وثقافياً تحقيقاً للتضامن بينها، وقد دلت تجارب الماضي القريب على أن البلاد العربية لا تستطيع الدفاع عن نفسها والمحافظة على كرامتها إلا بالتعاون فيما بينها.⁽²⁰⁾

وبعد شهور قليلة من زيارة سعود لمصر شهدت المملكة وضع اللبنات الأولى للتعاون بين مصر والسعودية، حيث قام عبد الناصر بزيارة المملكة وأداء فريضة الحج، وعقد مع العاهل السعودي مفاوضات سياسية أعلن فيها الملك سعود تأييد بلاده لجهود مصر في مواجهة حلف بغداد، وأيد مصر في عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من سوريا واليمن، لمواجهة هذا الحلف.⁽²¹⁾

ساهمت المباحثات المصرية السعودية في القاهرة والرياض في تمهيد الأجواء لتعاون اقتصادي وثقافي وعسكري بين البلدين، فوصل إلى الرياض في 14 يونيو 1954 صلاح سالم وزير الخارجية (المرشد القومي المصري) لإقرار مشروع وحدة عسكرية بين الحكومات العربية، وتوحيد السياسة الخارجية لهذه الحكومات، تحت مظلة الجامعة العربية، وفي 17 يونيو سافر الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع إلى القاهرة، لعقد مشاورات عسكرية، وتم الاتفاق مرحلياً على أن ترسل الحكومة المصرية بعثة عسكرية إلى السعودية لتنظيم جيشها، مع طائفة من الفنيين للعمل في المصانع الحربية السعودية، وإيفاد عدد من الضباط وضباط الصف إلى المدارس والمعاهد السعودية للتعليم والتدريب، كما اتفق الطرفان على توحيد الملابس العسكرية في الجيشين، وتبادل الزيارات أثناء التدريبات، وتنسيق خطط الدفاع.⁽²²⁾

كما اتفقت المملكة ومصر وباكستان على إنشاء مؤتمر إسلامي للعمل على رفع مستوى التعاون بين المسلمين دينياً واجتماعياً وتقوية أواصر الصداقة والأخوة بينهم، وتم اختيار الملك سعود رئيساً للمؤتمر والقائمقام أنور السادات سكرتيراً عاماً، الذي وصل إلى الرياض في الثاني من رجب 1374هـ/ مارس 1955 لبحث تنفيذ الفكرة.⁽²³⁾

وجاء مؤتمر الدول الآسيوية والأفريقية، المعروف بمؤتمر باندونج، في جاكارتا (اندونيسيا) في أبريل 1955 ليجمع الشقيقتين مصر والسعودية في طريق التصدي للتحديات العالمية الجديدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، حيث قررت الدول المشتركة أن تتخذ لنفسها سياسة جديدة تؤكد أواصر التعاون على أساس احترام السيادة القومية والسلام العالمي واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ومساندة الشعوب الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال. ووضع المؤتمر أسس سياسة عدم الانحياز.⁽²⁴⁾ وفي الذكرى الأولى لمؤتمر باندونج أشادت الإذاعة السعودية بالمؤتمر، وقالت إن انعقاد المؤتمر جاء تعبيراً واضحاً عن فشل المنظمات الدولية في إنهاء الاستعمار وحل المشكلات الدولية حلاً محايداً، كما جاء تعبيراً عن الروابط المتينة والمصالح المشتركة والآلام والآمال الواحدة بين أعضائه، وأن الوزن الحقيقي للمؤتمر تدل عليه حجم المشكلات التي انعقد من أجل النظر فيها، وهي مشاكل يتوقف على تسويتها العدل والرخاء والسلام.⁽²⁵⁾

وفي أعقاب فشل مؤتمر القاهرة في إثراء العراق عن الانضمام إلى حلف بغداد، حاول عبد الناصر بناء جبهة مضادة بالتعاون مع سوريا والسعودية واليمن، بدأت بالبيان السوري المصري الصادر في دمشق في 3 مارس 1955، وانضمت إليه السعودية بعد يومين، ونص على عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أي أحلاف أخرى، وإقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، والالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول الحلف الثلاثي، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة.⁽²⁶⁾ ثم أعقب تلك الخطوة اتفاقيات عسكرية ثنائية، بدأت أيضاً بالاتفاق المصري السوري في 7 مارس 1955م، الذي حمّله وزير الخارجية السوري ووزير الإرشاد القومي المصري إلى الرياض، لإطلاع الملك سعود عليه، وبعد الإطلاع أعلن الديوان الملكي السعودي

موافقة الملك سعود على كل ما جاء في البيان⁽²⁷⁾ بغير تحفظ، وأبدى رغبته الشديدة بضرورة الإسراع لعقد المؤتمر الذي دعا إليه البيان، تحقيقاً لآمال الأمة وأهدافها.⁽²⁸⁾

وبالإجراءات السالفة الذكر تبلور الموقف السعودي - المصري إزاء سياسة الأحلاف التابعة للقوى الخارجية في المنطقة؛ ففي رد على سؤال وجهته وكالة الأنباء العالمية الأمريكية للسفارة السعودية في واشنطن عن اتهام الإنجليز للسعودية بأنها منوئة لحلف بغداد وتساعد النفوذ الشيوعي ضد النفوذ الغربي، ردت السفارة السعودية بأن "بريطانيا تبذل جهد المستमित لبسط سلطانها على منطقة الشرق الأوسط، وهي محاولة تقاومها الشعوب العربية التي تطالب بالاستقلال الكامل وترفض التكتلات الأجنبية أياً كان مصدرها، والمملكة العربية السعودية تستوحي سياستها من مصلحتها الفردية والجماعية، باعتبارها عضو في الأمة العربية، وهي لا تعمل بوحى خارجي أياً كان مصدره، وتعارض المملكة حلف بغداد لأنه منافياً لمعاهدة الدفاع العربي، وما كانت الحكومة السعودية ولن تكون في أي وقت مؤيدة لأي مبادئ في العالم غير المبادئ الإسلامية والعربية"⁽²⁹⁾

وعندما اعتدت إسرائيل على غزة والحدود المصرية وتصدت لها القوات المصرية بعث الملك سعود برسالة إلى عبد الناصر جاء فيها "يسرني في هذا الآونة التاريخية ... أن أبعث لسيادتكم بأطيب تمنياتي وتقديري لموقف مصر المشرف وموقف جيشها النبيل في صد العدوان الإسرائيلي الأثيم، ونرى أنه لغني عن البيان بأنني وبلادي وجندي كلنا جند في سبيل الله وفي سبيل عزة الوطن العربي ولتثق مصر بأننا معها في السراء والضراء، وتعتمد كل الاعتماد أننا سنبدل معها كل غال ورخيص ضد العدو الغادر"⁽³⁰⁾

وتوجت مشاعر الأخوة بين مصر والسعودية في 27 أكتوبر 1955 بتوقيع اتفاق عسكري، رغبة من البلدين في توثيق التعاون العسكري، وحرصاً على استقلال بلديهما بإقامة نظام أمن مشترك فيما بينهما، يعتبر عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كلا منهما، وتحقيقاً لأمانيهما في الدفاع عن كيانهما، تضمنت الاتفاقية إعلان الدولتان عزمهما فض جميع منازعاتهما الدولية بالطرق السلمية، واعتبرت كل اعتداء مسلح يقع على أحدهما اعتداء على الأخرى، فتتخذ على الفور جميع التدابير - بما فيها القوة المسلحة - لرد العدوان وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، مع إخطار الجامعة العربية ومجلس الأمن بالاعتداء والتدابير التي اتخذت لصدده، وتعهدت الدولتان ألا تعقد أي منهما صلحاً منفرداً مع المعتدي دون موافقة الأخرى. وتتشاور الدولتان بناء على طلب أحدهما كلما توترت الأجواء الدولية بشكل يؤثر على سلامة أراضي أي منهما واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. واتفق الطرفان على إنشاء مجلس أعلى وآخر حربي وقيادة مشتركة، لتفعيل الاتفاقية، وحددت الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ما لم يطلب أحد الطرفين خلاف ذلك قبل انتهائها بعام على الأقل. وقع على الاتفاقية الأمير فيصل رئيس مجلس الوزراء السعودي، ونظيره المصري بكباشي أ ح جمال عبد الناصر.⁽³¹⁾

وتطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك وصل إلى جدة في 4 رجب 1375هـ / 16 فبراير 1956م سرب من الطائرات النفثة المقاتلة من وحدات القوات العسكرية المصرية، وأجرى مناورة تدريبية بالذخيرة الحية، بالاشتراك مع القوات الجوية السعودية في منطقة أبحر شمالي جدة، شهدها جمهور غفير من عليّة القوم، وقدم النسور عرضاً رائعاً، أصابوا خلاله الأهداف بدقة متناهية. (32) ومن مظاهر التعاون بين البلدين أهدت مصر مدرسة الطيران السعودية بجدة طائرتي تدريب صناعة مصرية، مع طاقم تدريب مصري لتدريب الطيارين السعوديين وقد نوه لذلك الأمير مشعل في حفل تخريج الطيارين الجدد يوم 28 مارس 1956. (33)

وشهدت القاهرة في الفترة من 23 رجب 1375هـ / 6 مارس 1956 إلى 29 رجب / 12 مارس لقاء قمة ثلاثية جمع كل من سعود والقوتلي وعبد الناصر، وانتهوا إلى تشكيل حلف عربي يضمن تجنيب الأمة العربية مضار الحرب الباردة، وتنسيق خطط الدفاع التي تضمن تدعيم الأمن العربي، (34) وقد تضمنَ البيان المشترك عدداً من القرارات أهمها وضع خطط شاملة لكل مما يأتي:

1. تدعيم الأمن العربي وحفظ كيان الأمة والدفاع عنها ضد العدوان الصهيوني والسيطرة الأجنبية.
2. تنسيق الدفاع العربي في مواجهة أي عدوان قد يقع ضد أي دولة عربية من قبل إسرائيل التي دأبت على سياسة عدوانية وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة.
3. مواجهة الدول التي تسمح بتجنيد رعاياها في القوات الإسرائيلية.
4. مواجهة ضغوط بغداد على بعض البلاد لتمييز الصف العربي.
5. توثيق روابط الكيان العربي وتنمية التعاون بين دوله من أجل تحقيق الوحدة العربية.
6. تنسيق السياسة السعودية - السورية - المصرية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.
7. حل مشكلة واحة البريمي وإنهاء الاحتلال البريطاني لها. (35)

وعلى هامش البيان المشترك تفاعل الشعب السعودي بما حققه الزعماء الثلاثة، فأذاع راديو مكة تعليقاً جاء فيه " في صراع الوجود في الهنيئات الحاسمة التي تلد الأحداث الضخام، في مجالات تحقق الذات وهي على مفترق طرق الوجود أو اللاوجود، في مثل هذه الهنيئات يفتح سجل التاريخ ويروي حكاية البناء الضخم للوحدة العربية الشاملة التي ستزدهي بها دنيا العرب، حكاية الأمل الذي عاش في نفس كل عربي ... حدد الأقطاب الثلاثة عدوهم الرابض في قلب الأمة [إسرائيل]، واستطاعوا أن يرسموا الخطط العملية للحفاظ على كيان الأمة العربية ضد الخطر الصهيوني، وضد أي محاولة لإنعاش هذا اللقيط ومد يد المساعدة إليه". (36)

وفي 21 إبريل 1956م / 11 رمضان 1375هـ انضمت المملكة اليمنية إلى منظومة الدفاع العربي، لتكتمل السيطرة على أمن البحر الأحمر، فعقد عبد الناصر وسعود والإمام أحمد مباحثات

في جدة، لبحث المسائل التي تهم البلدان الثلاث بوجه خاص، وتتصل بإقرار الأمن والسلام في العالم العربي بوجه عام، وتحقيق أمانى الشعوب العربية في الحرية والكرامة والسلام، وأسفرت المباحثات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعها الزعماء الثلاث، لوضع الخطط العملية التي تكفل نمو الروابط الاقتصادية والثقافية والفنية، واعتبره الإعلام السعودي نصراً جديداً لقضية العرب.⁽³⁷⁾

ومن أهم ما جاء في الميثاق - مادة 2- تعتبر الدول الثلاث كل اعتداء مسلح يقع على أي منهم اعتداء عليها جميعاً، لذا فعملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم كل منهم بمساعدة الدولة المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. ونصت المادة الخامسة على تشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ ما نص عليه الميثاق من التزام دفاعي مشترك؛ مثل المجلس الأعلى والمجلس الحربي والقيادة العامة، وتتمثل في الهيئات السالفة وزراء الخارجية والحربية ورؤساء أركان الجيش في البلدان الثلاث، واختيرت القاهرة مقراً للقيادة العامة، وأشارت مادة 11 إلى عدم تعارض مواد ميثاق أمن جدة مع ميثاق الأمم المتحدة، وتسري بنود الميثاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائياً، ولأي دولة أن تنسحب على أن تعلن رغبتها قبل عام من انتهاء المدة.⁽³⁸⁾

وعلى هامش الزيارة قام عبد الناصر بأداء عمرة والتقى بأبناء الجالية المصرية في مكة المكرمة، وأعرب في كلمته عن سعادته بلقاء أبناء شعبه بجوار بيت الله الحرام رمز وحدة المسلمين وقوتهم، وأشاد بجهود المملكة العربية السعودية التي تبنت العمل من أجل الوحدة العربية والعمل على رفع راية العرب وعزهم وكرامتهم. وإذا كانت مصر قد آمنت بأمتها العربية، فإنها وجدت في كل من السعودية وسوريا واليمن رفقاء على درب ذاته.⁽³⁹⁾

ويعد اتفاق جدة بين مصر واليمن والسعودية حلقة في الحلف الرباعي العربي، فلم تكن سوريا غائبة عن الاجتماع الثلاثي، فهي طرف سابق مع كل من مصر والسعودية، ففي أعقاب المؤتمر بعث شكري القوتلي برسالة إلى الملك سعود جاء فيها "سرني وأثلج صدري اجتماعكم ... الذي سيكون له أفضل الأثر في تمكين الروابط وتوحيد القوى والجهود في سبيل الهدف الأسمى الذي تعملون ونعمل جميعاً من أجله، لتحقيق الوحدة العربية المنشودة، وإنني إذ أرجو لكم التوفيق والنجاح أسأل المولى العلي القدير أن يأخذ بيدكم لما فيه قوة العرب ووحدتهم وعزهم"⁽⁴⁰⁾

هكذا أدت المستجدات الدولية في المنطقة وفي مقدمتها ظهور دولة الكيان الصهيوني وحلف بغداد إلى تبلور منظور الأمن القومي السعودي - المصري، فبدأت سياسة التقارب بالاتفاق على إسناد الإشراف على مضيق تيران - شرم الشيخ للسلطات المصرية، ثم وضعت زيارة الملك سعود لمصر اللبنة الأولى في سياسة التفاهم المشترك والتعاون العسكري، بدأ التعاون بتبادل الخبرات؛ فاستفادت السعودية من الخبرة المصرية في مجالات التدريب والتخطيط والصناعة والصيانة. ونجح الجانبان في تكوين حلف رباعي ضم معهما سوريا واليمن، توثق هذا الحلف بعقد اتفاقيات دفاع

مشترك، تضمن الابتعاد بالمنطقة عن مخاطر الحرب الباردة والمطامع الاستعمارية، ولاسيما البريطانية والصهيونية.

ثانياً: مقدمات أزمة 1956م وموقف الملك سعود

يرى ألدريتش Aldrich (السفير الأمريكي في لندن) (1953 - 1957) أن المسألة المصرية بدأت منذ مايو 1953، حينما شن النظام المصري الجديد بقيادة اللواء نجيب هجمات عنيفة على الوجود العسكري البريطاني الكبير في قاعدة قناة السويس. وتولد إحساس لدى البريطانيين بتطابق وجهة النظر الأمريكية مع المصرية، وتعمق هذا الاتجاه نتيجة مطالبة الولايات المتحدة لبريطانيا بالانسحاب من القاعدة المذكورة، ويعتقد البريطانيون بأنه لولا تلك الضغوط لبقيت القوات العسكرية البريطانية في القاعدة، ولما استطاع عبد الناصر تأمين القناة مطلقاً.⁽⁴¹⁾

واستقراء ما وراء السطور في رؤية ألدريتش يوضح محاولات القيادة الأمريكية استبدال القيادة الغربية في واحدة من أهم مناطق الارتكاز في الشرق الأوسط، وفق موازين القوى الجديدة، وهي محاولات بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقبل حركة يوليو 1952، أما المسألة المصرية المعروفة بأزمة السويس فقد بدأت فعلياً بقضيتي تسليح مصر وتمويل مشروع السد العالي.

رفضت الولايات المتحدة تسليح مصر، بوضعها شروط متعسفة في علاقة مصر بإسرائيل، فاتجهت مصر إلى الشرق، فأجرت محادثات مع وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، بعدها أعلن عبد الناصر في 26 سبتمبر 1955 نبأ توقيع صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، فكانت هذه الصفقة تحوّل حاسم في ميزان القوى في الشرق الأوسط. ورأى دالاس وزير الخارجية الأمريكي أن الصفقة صفقة موجهة إلى الولايات المتحدة، فقد سمحت للاتحاد السوفيتي بتخطي حواجز الأحلاف المفروضة عليه، ليلعب دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط.⁽⁴²⁾

والغريب أن الولايات المتحدة يزعمها حصول العرب على السلاح من الشرق بينما هي تمول إسرائيل وتمنع السلاح عن أقرب أصدقائها من العرب؛ فقد وجه الملك سعود الدعوة للسفير المصري، فتحدث معه في مسألة شراء صفقة أسلحة مشتركة باسم مصر من الاتحاد السوفيتي، نظراً لمماطلة الولايات المتحدة في بيع السلاح للمملكة منذ ثلاث سنوات، وسمح الملك سعود للسفير المصري بإذاعة نبأ صفقة الأسلحة التشيكية في الإذاعة السعودية، وأيد حق مصر في الحصول على السلاح من السوفيت.⁽⁴³⁾

ولم يخف الجانب السعودي رغبته في الحصول على السلاح من الشرق عن الولايات المتحدة، فعندما تحدث السفير الأمريكي مع الأمير مشعل وزير الدفاع السعودي في شأن صفقة الأسلحة السوفيتية، فأجاب الأمير مشعل بأنه يؤيد حق مصر المطلق في شراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، فقال له هل أنتم أيضاً مستعدون لقبول شراء أسلحة من الشيوعيين، فقال الأمير لا ريب فقد وعدتمونا

بالبطائرات النفاثة والدبابات وما ظلتونا، فقال السفير ليس عندكم إمكانية صيانة الطائرات، فقال الأمير نشترى بأموالنا فماذا تعنيكم الصيانة، ثم كيف نصون الطائرات المدنية؟ فغضب السفير وقال تسلمون أنفسكم للروس، قال الأمير أليس خيراً من أن يذلنا اليهود؟⁽⁴⁴⁾

كانت القضية الثانية التي أشعلت المسألة المصرية تمويل السد العالي، فقد تمت دراسة فكرة بناء السد على يد خبراء أجانب، واقتنعت حكومة الثورة بفوائد بنائه، سواء في زيادة رقعة الأرض الزراعية، أو الوقاية من خطر الفيضان، والاستفادة من المياه التي تضيع سد في البحر، إضافة إلى توفير الكهرباء اللازمة للإنارة والتصنيع. وبدأت مصر تبحث عن تمويل لبناء السد، ولجأت في ذلك إلى الغرب، فكان إجمالي القرض المطلوب 270 مليون دولار، يساهم البنك الدولي بمائتي مليون، بينما تساهم الولايات المتحدة بمبلغ 56 مليون، والمملكة المتحدة 14 مليون دولار. وقدمت مصر ضمانات تسديد القرض عن طريق القطن المصري.⁽⁴⁵⁾ ورأى إيدن ضرورة التنسيق بشأن تمويل السد العالي، وشدد في حديثه مع أيزنهاور ودالاس على أن السد سياسي، وحذر من فكرة سحب تمويل المشروع، لكن الصوت الوحيد الذي سيطر على الموضوع في الكونجرس صوت اليهود المعارضين للمشروع.⁽⁴⁶⁾

ومع إعلان نبأ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر بدأت محاولات التسويق من جهة الغرب واستخدام التمويل للضغط على مصر، فأعلن البنك الدولي عن شروطه وأخطرها حق البنك في مراجعة مشروعات التنمية في مصر وتوجيهها لمعادلة المصروفات والإيرادات، بما أعاد إلى الذاكرة صورة صندوق الدين منذ قرن من الزمان، فحاولت مصر استبعاد هذه الشروط دون جدوى، وفي أكتوبر 1955 أعلن الاتحاد السوفيتي استعداده لتمويل مشروع السد العالي، عندئذ تخلت الولايات المتحدة عن تحفظاتها وأعلنت استعدادها لتمويل المشروع.⁽⁴⁷⁾

وبعد لقاء عبد الناصر بسفير مصر في واشنطن اقترح تماماً أن الولايات المتحدة لن تساهم في تمويل مشروع السد، حتى لو وافقت مصر على كل الشروط، فقرر عبد الناصر أن يحسم الأمر ويقطع الشك باليقين، فحمله رسالة يبلغها إلى وزير الخارجية الأمريكي، بقبول مصر للشروط، لكن الحكومة الأمريكية أعلنت بالفعل رفضها لتمويل المشروع قبيل وصول الرسالة.⁽⁴⁸⁾ الغريب في الأمر أن إيدن واجه القرار الأمريكي ببرود شديد لا يتفق مع تحذيراته السابقة، والأغرب أن بلاده اقتفت أثر الولايات المتحدة فأصدرت قراراً مماثلاً، ولم تناقش الحكومة البريطانية الأمر مجرد مناقشة.⁽⁴⁹⁾

اتخذ عبد الناصر قراراً بتأميم شركة قناة السويس التي لا يتعد دخل مصر من أرباحها 7%، في خطوة للاعتماد على الذات في تمويل مشروع السد، وأحاط عبد الناصر قراره بسرية تامة، وكلف المهندس محمود يونس بإعداد خطة للاستيلاء على شركة قناة السويس. واختار عبد الناصر يوم 26 يوليو 1956 موعداً لإعلان قرار التأميم، وهو ذكرى رحيل الملك فاروق، وقد اعتاد عبد الناصر أن يلقي خطاباً في هذه المناسبة من كل عام، من شرفة البورصة بميدان المنشية، واتفق مع

المهندس يونس أن يقوم بالاستيلاء على الشركة قبل إعلان القرار بدقائق معدودة، كي تكتمل المفاجأة، وقد تم له ما أراد.⁽⁵⁰⁾

وفي أعقاب قرار تأميم شركة القناة تلبدت سماء العلاقات الدولية بغيوم لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، على حد تعبير هنري اسباك H. Spaak وزير خارجية بلجيكا⁽⁵¹⁾ وقع نبأ التأميم على الغرب وقع الصاعقة، بسبب أهمية القناة للغرب عامة ولبريطانيا بصفة خاصة؛ حيث يمر بها ثلثي الإمدادات الخاصة بأوروبا الغربية (60 مليون طن) وحوالي 15000 سفينة سنوياً، ثلثها خاص ببريطانيا، وثلاثة أرباع الملاحة في القناة تخص حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى أن إجمالي مخزون بريطانيا من البترول لا يكفيها أكثر من ستة أسابيع.⁽⁵²⁾ وعلى الرغم من توقع جاك بيكو *مرکز القناة* للحدث منذ عام 1951 حينما ألغت مصر معاهدة 1936، فتوقع أمكانية التأميم بعد انسحاب القوات البريطانية من مصر، وأشار إلى ما سينشأ عن إنهاء الامتياز من صعوبات، طلب تسويتها عن طريق المفاوضات، دون انتظار تطور حتمي للقومية المصرية يؤدي إلى قرارات من جانب واحد، تجعل من المستحيل الدخول في أية مفاوضات،⁽⁵³⁾ لكن لندن وباريس لم يستوعبا الصدمة، وواجهت مصر موقفاً عصيباً، فجمدت أرصدها في لندن وباريس وواشنطن، وأعلنت بريطانيا وفرنسا رفع درجة الاستعداد واستدعت الاحتياطي تأهباً للحرب.⁽⁵⁴⁾

وبمجرد إعلان قرار التأميم أعلن الملك سعود حق مصر في التأميم ومساندته لها، وزار السفير السعودي في القاهرة الرئيس عبد الناصر وسلمه رسالة من العاهل السعودي، تؤكد تأييده لقرار مصر بتأميم شركة القناة وحققها في ذلك، وطلب من عبد الناصر استمرار الاتصال للتشاور فيما يتطلبه الموقف، وفي رسالة قوية إلى العالم -عبر الإذاعة الأهلية الأمريكية- صرح الملك سعود بأن التأميم قضية داخلية وحق من حقوق مصر المشروعة، ولا سيما أن عبد الناصر ضمن حرية الملاحة في القناة، وعلى ذلك فإن موقفه وموقف شعبه هو التأييد التام والوقوف مع الشقيقة مصر، وأن العرب جميعاً صفواً واحداً في هذه القضية، وأعرب عن أمله في أن يسود التفاهم وحسن النية بين العرب وبين من يهمهم الأمر، لتحل القضية حلاً عادلاً يضمن سيادة مصر واستقلالها.⁽⁵⁵⁾

وأكدت الصحافة السعودية أن المملكة ملكاً وحكومة وشعباً تؤيد مصر تأييداً مطلقاً في تأميم شركة قناة السويس، واعتبرته خطوة جبارة من جانب الشقيقة مصر لتدعيم الكيان العربي، وتحقيق العزة القومية وتعزيز الوحدة العربية التي لا تكتمل إلا بمثل هذا الإجراء، فبالتأميم تنفس العرب الصعداء واستنشقوا أريج الحرية الكامل والسيادة المطلقة على هذا المرفق الحيوي من بلادهم.⁽⁵⁶⁾

وقد حسم عبد الناصر بقراره هذا صراعاً خفياً طويلاً بين مصر والغرب حول القناة، حيث تعددت مساعي الغرب لتدويلها منذ فترة طويلة؛ فعلى سبيل المثال كتب أندرية سيجفريد في كتابه "السويس وبنا" إن مصر قد تكون دولة مستقلة، لكنها لا يمكن أن تكون مستقلة كشريان لطريق

العالم إلى الهند، فستبقى مصر تابعة للقناة. وفي عام 1951 أبلغ فرانسوا شارل رو رئيس شركة القناة د. الحفاوي أنه بعد انتهاء امتياز القناة عام 1968 يجب أن تدير القناة لجنة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وصرح يوجين بلاك *سرر البنى (السرر)* في مقابلة له مع عبد الناصر أن البنك على استعداد لمنح مصر قرضاً قدره بليون دولار لتوسيع القناة، بشرط مد امتياز القناة.⁽⁵⁷⁾

وفي الجامعة العربية، وافق مجلس الجامعة في اجتماعه بتاريخ 12 أغسطس 1956 على قرار اللجنة السياسية التي بحثت الأمر وقررت تأييد مصر في تأميم شركة قناة السويس، على اعتبار أنها شركة مساهمة مصرية والقناة جزء لا يتجزأ من مصر، واعتبرت عمل الحكومة المصرية من أعمال السيادة الوطنية، كما أعلنت تضامنها التام مع مصر في الخطوات التي خطتها، ودعت الدول العربية إلى نبذ موجة الضغط والتهديد التي تتعرض لها مصر، ورأت أن خير وسيلة لحل المنازعات الدولية هي إتباع الطرق السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتم الاتفاق على أن تتابع اللجنة اجتماعاتها لدراسة جميع المسائل المتصلة بالموقف واتخاذ القرارات اللازمة.⁽⁵⁸⁾

حاول الغرب إفساد الخطوة المصرية بترديد قاداته لفكرة تدويل إدارة القناة، الأمر الذي استاءت منه مصر كثيراً، لاسيما من الدول غير المتورطة في الأزمة بشكل مباشر، ففي محادثة تليفونية مع وزير الخارجية الأمريكي أوضح السفير المصري في واشنطن قلق بلاده من ترديد الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته لمصطلح التدويل Internationalized في وصف قناة السويس في تصريحات عامة، بما يسبب إرباكاً لدى كثير من الناس، وأوضح أن معاهدة 1888 وما لحق بها من اتفاقيات كلها تعترف بسيادة مصر على قناة السويس، وكان الهدف من المحادثات آنذاك التأكيد على أن تمر سفن مستخدمي القناة بحرية وبدون عوائق، ورد وزير الخارجية الأمريكي بأن بلاده تعني أن القناة ممر مائي دولي ولم تقصد قضية الملكية أو السيادة.⁽⁵⁹⁾

ولم يكن التأميم دعاً من أمر عبد الناصر، فقد سبقه مصدق في إيران بتأميم شركات البترول، لكن تكمن الصدمة في المفاجأة، فلم تستطع المخابرات الإنجليزية الحصول على الخبر قبل تنفيذه، من هنا جاء رد الفعل الغربي متخبطاً. وتسلم دالاس تقريراً يفيد أن بريطانيا سوف تستخدم القوة ضد مصر إذا لم تتراجع عن قرار التأميم، طار دالاس مع سفيره في 31 يوليو إلى لندن، حيث عقد عدة اجتماعات على مدار يومين مع إيدن وأعضاء الحكومة البارزين، وتمكن من إقناعهم بالدعوة إلى مؤتمر يعقد في لندن، تحضره الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية 1888، والدول صاحبة المصالح التجارية الكبرى التي تمر في القناة.⁽⁶⁰⁾

ووجهت الدعوة لمصر لحضور مؤتمر لندن، وافق عبد الناصر في البداية، لكن بعد مناقشة الأمر وجد أن دعوة مصر استدراج لها واستجواب، فرفض حضور المؤتمر، واستقر الأمر أن تمثل مصر في لندن كمراقب بوفد يرأسه على صبري مدير مكتب الرئيس وبالتنسيق مع شبيولوف وزير

الخارجية (الفرنسية) وكريشنا منون ساهموا في معرفة كل ما يدور في المؤتمر، وبذا يمكن الاتصال بالوفود المشاركة وإقناعها بسلامة موقف مصر. (61)

عقد مؤتمر لندن الأول في الفترة من 15 - 24 أغسطس، لمناقشة القضية ونجح المخطط المصري فجاءت نتيجة المؤتمر سلبية، ولم يصل المؤتمرين إلى قرار جماعي. خرج المؤتمرين باقتراح أمريكي لعرضه على الحكومة المصرية، تبنت الاقتراح ثمانية عشرة دولة بشأن إدارة القناة عن طريق لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، لا تسيطر عليها دولة واحدة، وأن يكون لمصر عائد عادل في أرباح القناة، إضافة إلى حقوقها المشروعة، مع تعويض عادل لشركة القناة، وأي خلاف حول نصيب مصر أو التعويض يحال إلى محكمة العدل الدولية. وهنا أصبحت كلمة الفصل لمصر. (62)

وحمل الاقتراح إلى الحكومة المصرية لجنة مكونة من مندوبي إيران وأثيوبيا والسويد برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء إسرائيل وهو رجل اختلفت عليه الآراء، فرآه ألدريتش رجلاً خلوفاً مرناً، واعتبره أفضل من يرأس هذه اللجنة، واعتقد أنه فعل كل ما يستطيع مع عبد الناصر، (63) بينما رآه محمود فوزي وزير خارجية مصر عنصرياً متعصباً متحمساً ضد عبد الناصر بصفة خاصة، وضد المبادئ الثورية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. (64) وكان إيدن لديه رغبة شديدة في أن يحمل قرارات المؤتمر إلى مصر وزير الخارجية الأمريكي، مؤكداً أنه الوحيد القادر على إقناع عبد الناصر. (65)

أما الولايات المتحدة ففضلت الاتصال بمصر والتمهيد لمنزيس عبر المملكة العربية السعودية، (66) فأرسلت إليها بعثة دبلوماسية في الفترة من 20 - 27 أغسطس 1956 تكونت من روبرت أندرسون Anderson (المسرح الرئاسي) ومندوب من الخارجية، إضافة إلى السفير الأمريكي والقنصل ألفريد. التقت البعثة مع الأمير فيصل رئيس الوزراء وزير الخارجية ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية وجمال حسيني (المسار الملكي). أوضح أندرسون أن هدف الولايات المتحدة والسعودية إنهاء الأزمة دون استخدام القوة، وعلى مصر أن تدرس اقتراح المؤتمر بهدوء وعدالة، والخطوة التالية أن توافق مصر على الجلوس والتباحث في جو من الود، وتمنى أندرسون من الحكومة السعودية أن تبذل جهدها لإنجاح مهمة لجنة منزيس، على اعتبار أن السعودية هي أكثر دول المنطقة قدرة على لعب هذا الدور. ووافق الأمير فيصل، غير أنه لفت انتباه أندرسون إلى أن الخطوة التالية هي إلغاء كل العقوبات الاقتصادية والإجراءات العسكرية المتخذة ضد مصر، فهي السبيل الوحيد لتهيئة الأجواء للتفاهم، وإضفاء جو من الود والهدوء. (67)

ناقش الجانب السعودي مع البعثة الأمريكية أمثلة للعوائق التي تعترض تسوية أزمة السويس فأوضح يوسف ياسين أن بعض الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة نفسها تمثل عائقاً لتحقيق التقدم، ومنها على سبيل المثال وقف بيع أدوات السكك الحديدية لمصر، والأعمال الفرنسية والبريطانية في محاربة الملاحة في القناة، وتحييض الخبراء الأجانب على الانسحاب بغرض التأثير

على قدرة مصر في إدارة القناة، وهذه الإجراءات تؤثر سلباً على الأجواء العامة، فرد السفير الأمريكي مستشهداً بقول الأمير فيصل: إننا إذا اتفقنا على المبادئ يمكننا التحدث بوضوح في التفاصيل، دون إعادة رسم الصورة كلها. كان الأمير فيصل يقطاً، فقال نحن لا نريد إعادة رسم الصورة، لكننا لا نريد أن يطمسها الآخرون (يقصد الغرب) وأوضح أن هذه مجرد أمثلة سيعرضها الجانب المصري، ومثل هذه المسائل البسيطة تعكر جو المفاوضات. حاول أندرسون أن يتخلص من هذا الموقف الصعب، فقال: إن إلغاء العقوبات الاقتصادية والإجراءات العسكرية قد يكون أمراً معقداً، لأنه لا يتعلق بالموقف المصري فحسب، لكنه يتعلق بحلف بغداد وفلسطين وقبرص وغيرها، فرد الأمير فيصل بأن الإجراءات التي نتحدث عنها لا تتعلق بقضايا أخرى، إنها اتخذت في قضية السويس تحديداً، ولم تكن في الصورة من قبل، إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت ضد مصر لا علاقة لها بحلف بغداد.⁽⁶⁸⁾

وبعد مناقشة الظروف المثلى لتهيئة الأجواء، دار حوار مطول حول النقاط المهمة في الاقتراح المقدم من دول مؤتمر لندن الأول، فأوضح أندرسون حقوق الأمم في الملاحة بالقناة وتطويرها لاستيعاب أكبر وخدمة أفضل، وهذا لا يأتي إلا بفصل القناة عن السياسة، ومساهمة جميع الأمم، فرد الأمير فيصل قائلاً: في اعتقادي أن شيئاً لم يتغير، ففريق العمل والعمليات كما كانت من قبل، والجميع يرى أن القناة تدار كما كانت في الماضي، وبعد نقاش طويل وافق الطرفان على فصل مسألتها السيادية والعمليات في القناة، وأن حقوق مصر في السيادة على القناة محفوظة ولا خلاف عليها، وما يهم الغرب هو كفاءة أداء القناة لاستيعاب أكبر قدر من السفن. وأكد الأمير فيصل أنه في حالة فصل عمليات القناة، فإن وضعها في يد أجنبية يعد تدخلاً في شؤون مصر، واقترح تكوين لجنة استشارية تحقق النتيجة دون انتهاك لسيادة مصر، حيث تقدم خدمة استشارية تفيد عملياً في تطوير القناة، فأوضح أندرسون أن فكرة هيئة استشارية كانت أساساً لاقتراح قدمته الهند لمؤتمر لندن، لكن الدول المشاركة رأت الأخذ بفكرة هيئة تنظيم مشترك. وفي ختام اللقاء حاول أندرسون أن يعرج على نقاط الاتفاق بين الطرفين وتمنى أن يلقى اقتراح مؤتمر لندن قبولاً لدى الحكومة المصرية.⁽⁶⁹⁾

وأوضح الملك سعود سياسة بلاده وأهدافه من الجهود المبذولة على المحور الأمريكي في رسالة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور جاء فيها "... تحدثت وأعضاء حكومتي مع مبعوثكم (أندرسون) وشرحنا له وجهة نظرنا وشرح لنا جهودكم التي بذلتموها لتهدة الموقف المتوتر وإزالة أسباب الخلاف. ونحن واثقون أن فخامتكم تستطيع إزالة أسباب التوتر بجهودكم المخلصة، لوقف الإجراءات العسكرية والعقوبات الاقتصادية. وأنا من جانبي أعمل مع مصر من أجل الحوار، وعلى ذلك فإننا نبحث عن حلول لتهدة الأوضاع، وضمان حرية الملاحة في قناة السويس، والحصول لمصر على حقوقها في السيادة، ومن خلال هذه الوسائل يمكن تفادي هذه الأزمة التي لو تركت، ستؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بعواقبها"⁽⁷⁰⁾

وقبيل وصول منزييس إلى القاهرة كلف الملك سعود يوسف ياسين بالسفر إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر، والتباحث معه في تطورات الأزمة، وطلب السفير الأمريكي من يوسف ياسين أن يحاول

إقناع عبد الناصر بالعمل مع الولايات المتحدة، وأن يوقف هجومه عبر الإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى ضد الغرب، فرد عليه ياسين قائلاً: "يجب أن نتعامل مع الواقع بصراحة ووضوح، إن أي نظام دولي لإدارة القناة لن تقبله مصر، لذا يجب البحث عن وسائل أخرى مجدية"⁽⁷¹⁾ وأوضح ياسين لعبد الناصر أن الملك سعود يسانده في حق مصر في القناة، وأن الملك لديه إحساس بأن مقترحات الدول الخمس سوف تلقى صدىً وعقلاً كبيرين، وأن عبد الناصر سوف يعمل على تهدئة التوتر، وقبول حل وسط، ووعد عبد الناصر بتخفيف نبرة العداء من جانب مصر، وأشار إلى الإعلام البريطاني الذي يشن هجوماً شديداً على مصر، وفي لقائه مع عبد الحكيم عامر أوضح ياسين أن الولايات المتحدة تعمل حقيقة ضد استخدام القوة وتبحث عن حل سلمي. وفي ختام الرحلة أبلغ ياسين السفير الأمريكي في القاهرة أنه وجد تجاوباً من عبد الناصر، وعلى الجانبين البحث عن حل وسط، وعلى الولايات المتحدة أن تهيئ الأجواء لهذا الحل، بتخفيف الضغط الاقتصادي والعسكري عن مصر.⁽⁷²⁾

وفي رسالة من سعود إلى أيزنهاور أوضح أنه بذل جهداً لدى الجانب المصري لإنجاح مهمة منزيس وتخفيف حدة الهجوم الإعلامي المصري ضد الغرب، آملاً أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات جادة لإعادة تحرير الأرصدة المصرية المجمدة، والعمل من أجل حل سلمي ووقف الإجراءات العسكرية الإنجليزية - الفرنسية لتهيئة أجواء مناسبة للحوار بين الحكومة المصرية ولجنة منزيس.⁽⁷³⁾

وحاول الملك سعود التشديد على الولايات المتحدة بشأن الأرصدة المصرية المجمدة لديها فأرسل رسالة مفصلة للرئيس الأمريكي وطلب من مبعوثيه مناقشة الأمر تفصيلياً مع مندوبي الولايات المتحدة، اجتمع عبد الله الخيال سفير المملكة في واشنطن وعزام باشا وزير الخارجية المصري مع وليم رونتري نائب وزير الخارجية الأمريكي، فقال عزام "إن الإجراءات البريطانية والفرنسية كانت غير عادلة تماماً حيث جمدت أرصدة مالية تزيد بكثير عن الحقوق التعويضية لحاملي أسهم قناة السويس، فبريطانيا وحدها جمدت 300 مليون دولار، وهو ضعف مستحقات حاملي الأسهم، فما ضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة الإجراء ذاته؟ ... ثم عرج عزام على أرصدة البنك الأهلي المصري، فقال إن إجمالي أرصدة البنك المذكور المجمدة في الولايات المتحدة 30 مليون دولار، والمودعون المصريون يحتاجون نصف هذا المبلغ الآن، وأبدى عزام اعتقاده بأن الإفراج عن المبلغ الأخير فقط كفيل بتحسين الأجواء، أجاب رونتري بأن الملكية القانونية لأموال شركة القناة غير معلومة، ولا بد من التحفظ عليها حتى يتضح الموقف، فأكد عزام أنه إذا كان ناصر أخطأ في 26 يوليو فقد كان لديه دافعاً للخطأ، أما الولايات المتحدة فليس لديها سبب مقنع لارتكاب هذا الخطأ بتجميد الأرصدة المصرية، وهي ليست طرفاً في أزمة السويس، وبريطانيا لديها أرصدة ضعف مستحقات المساهمين، وفي اعتقاد الملك سعود أن إفراج الولايات المتحدة عن هذه الأرصدة سيساعد في حل المشكلة.⁽⁷⁴⁾

ومما لاشك فيه أن العمل على المحور الأمريكي كانت له أهميته، فإيدن حاول مراراً وبكل الوسائل إقناع الولايات المتحدة بتوحيد الجبهة الغربية في مواجهة مصر، فنقرأ في رسالة له إلى أيزنهاور "ليس عندي شك في أن الدب (يقصد الاتحاد السوفيتي) يستخدم ناصر - سواء بعلمه أو

بغير علمه - لتحقيق أهدافه في إبعاد الغرب عن الشرق الأوسط وإيجاد موضع قدم له في أفريقيا كما فعل في هذه القارة (أوروبا) وفي هذا الصدد اطلعت على تقرير من شخص ما حضر عشاءً، وفيه سلم شيبيلوف Shepilov للسفراء العرب المطالب السوفيتية، برغبته في إقامة وحدة عربية في أفريقيا وآسيا تأخذ مكانها في العالم، وإنهاء الوجود العسكري (الغربي) وهذه السياسة تستهدف إمدادات البترول الخاصة بنا في الشرق الأوسط... كل هذا يجعلني متأكداً أكثر من أي وقت مضى أن مصر لا يجب أن يسمح لها بهذا في الوقت الحاضر، إن لنا العديد من الأصدقاء في الشرق الأوسط يعلمون إلى أين تقودهم سياسة ناصر ومصديق، لكنهم ليسوا أقوياء بدرجة تمكنهم من الوقوف في وجه الغوغاء إذا انتصر ناصر، وهذا ما لمسه فوستر (دالاس) في مؤتمر لندن... إننا بين خيار عسكري وآخر يتعلق بعدم دفع الرسوم لمصر، في انتظار رد ناصر على منزييس⁽⁷⁵⁾

وحققت السياسة السعودية أهدافها في تحييد الإدارة الأمريكية فيما يتعلق باستخدام القوة، فأرسلت الخارجية الأمريكية إلى سفيرها في القاهرة مع وصول لجنة منزييس، تبين له الخطوط العامة للسياسة الأمريكية إزاء قضية السويس في كافة احتمالاتها قائلة "إننا نعصد كل جهد يؤدي إلى حل سلمي للمشكلة، ولا نساند استخدام القوة تحت أي ظرف"⁽⁷⁶⁾

وصل منزييس إلى القاهرة في الرابع من سبتمبر، لمناقشة عبد الناصر في مقترحات مؤتمر لندن، وفي حين تحدث منزييس بلهجة قوية تخفي وراءها تهديداً، أبرزت إحدى الصحف السعودية انقسام حزب المحافظين الحاكم في لندن إزاء هذه القضية، وموقف حزب العمال البريطاني المعارض للحرب، وكذا رغبة أيزنهاور في حل المسألة بشكل سلمي،⁽⁷⁷⁾ الأمر الذي أثلج صدر المفاوض المصري، فأوضحت الحكومة المصرية في ردها على منزييس أن فكرة إنشاء هيئة دولية للإشراف على إدارة القناة أمر يتناقض مع السيادة المصرية، ويدخل القناة في المسائل السياسية، وقدمت بديلاً متمثلاً في هيئة مصرية تدير القناة مستقلة عن الحكومة، تخصص جزءاً من دخلها للإنفاق على تطوير القناة، ويُعقد اتفاق تحت مظلة الأمم المتحدة يضمن حرية الملاحة وتحديد رسوم عادلة للمرور في القناة.⁽⁷⁸⁾

رأى منزييس أنه لا ضرورة لمناقشة اقتراح ناصر أو نقله إلى الدول الثمانية، وهو أمر يخالف - حسب رأي السفير الأمريكي في القاهرة - طبيعة عمل اللجنة المذكورة.⁽⁷⁹⁾ الجدير بالذكر أن حوض البحر المتوسط شهد أثناء مباحثات منزييس في القاهرة تحركات عسكرية أنجلو - فرنسية، تمهيداً لاحتلال مصر في خطوة تالية، حسب تقرير أعدته لجنة بوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA⁽⁸⁰⁾ بما يؤكد عدم جدية الجانب الغربي في المفاوضات.

قررت الدول الغربية - بزعامة بريطانيا وفرنسا - توجيه ضربة فنية لمصر، فأصدرت في 12 سبتمبر 1956 أمراً إلى مرشديهم بالانسحاب الفوري، من الشركة، وعرضت عليهم تعويضاً مالياً كافياً؛ فتوجه بول ريموند *سرير* *دولة* *السركة* إلى المهندس محمود يونس وأبلغه أن جميع المرشدين والفينيين الأجانب - فيما عدا اليونانيين - يرغبون في التقاعد ابتداء من الليلة، لعدم رضاهم عن

معاملة الإدارة العربية لهم، وفي هدوء قبل يونس استقالتهم جميعاً بما فيهم ريموند. كان الغرب على يقين أن هذه الضربة ستصيب شركة القناة (المؤممة) بالشلل، وتظهر مصر أمام العالم عاجزة عن تشغيل القناة، بما يبرر اتخاذ إجراء ضدها.⁽⁸¹⁾

ترك العمل في القناة 839 مرشداً دفعة واحدة بهدف إحراج مصر وإثبات عدم قدرتها على إدارة القناة، وكثفت السفن الغربية وجودها في القناة فزاد المعدل اليومي للسفن من 40 إلى 51 سفينة، لإثبات عجز مصر التي تمكنت من توفير 530 مرشداً وموظفاً أي 40% من عدد المرشدين والموظفين السابقين، تمكنوا من إدارة القناة بكفاءة عالية، وتابع عبد الناصر الأمر ومنح فريق المرشدين أوسمة الاستحقاق تقديراً لجهودهم.⁽⁸²⁾ وبلغت السفن التي مرت بالقناة خلال شهر أكتوبر 1956 (1299 سفينة) بحمولة قدرها (14163333 طن) استأثرت دول أوروبا الغربية بحوالي ثلثها، وفي مقدمتها بريطانيا التي كان نصيبها (284 سفينة) بما يعكس أهمية القناة لها.⁽⁸³⁾

بعد فشل لجنة منزيس تصاعدت لغة استخدام القوة في لندن وباريس، فأرادتا نقل الموضوع إلى مجلس الأمن تمهيداً لاتخاذ إجراء فوري ضد مصر، لكن الولايات المتحدة كثفت جهودها ضد فكرة استخدام القوة؛ فكتب أيزنهاور إلى إيدن يقول "إنني أشعر بخطورة استخدام القوة أو التهديد بها، وتفريغ المسألة من الحل السلمي يوفر قاعدة شعبية قوية مساندة لناصر، إننا يجب أن نعتمد على تأييد شعبي ساحق في بلادنا، وأصارك إن الشعب الأمريكي ضد استخدام القوة، وبخاصة مع عدم استخدام السبل السلمية الممكنة لحماية مصالحنا الحيوية، وأكثر من ذلك لدي شك كبير في إمكانية الحصول على موافقة من الكونجرس لإجراءاتك العسكرية، إن الإجراءات العسكرية لن تأتي بنتائج ناجحة، إنما تؤدي إلى زيادة المنطقة الخطرة ضد الغرب لتشمل شرق أوروبا ومعظم آسيا، ولا سمياً مناطق البترول في الشرق الأدنى وكل أفريقيا تقريباً"⁽⁸⁴⁾

اقترح دالاس مشروع جمعية المنتفعين بالقناة، يكون لها الحق في إدارة القناة وإقرار ما تراه مناسباً، وتكونت لجنة بوزارة الخارجية لدراسة الفكرة من الناحية القانونية والسياسية، توصلت اللجنة إلى أن هناك شك في إمكانية نجاح المشروع وبخاصة أن مستخدمي القناة ليس بينهم وفاق، وقد يكون لهذا المشروع شيء من الفاعلية إذا اقتنع المستخدمون بأن الطرق السلمية الأخرى لن تجدي مع الحكومة المصرية، وفي النهاية وافق المتحاورون على تبني المشروع.⁽⁸⁵⁾ حاول دالاس إقناع ساسة لندن وباريس بخطته الجديدة، وأرسل أيزنهاور إلى إيدن مذكياً الفكرة قائلاً: "أشاركك الرأي في ضرورة الاستعانة بأكبر عدد من الأمم في أي إجراء مستقبلي بشأن القناة، لأن هذه الأمم تعتمد على القناة اعتماداً كبيراً، وهذا يمثل ضغطاً كبيراً على ناصر لا يستطيع تجاهله"⁽⁸⁶⁾

غُرِضت فكرة جمعية المنتفعين في مؤتمر لندن الثاني في الفترة من 19 - 21 سبتمبر 1956، غير أن المؤتمر جاء وسط أجواء من الفتور نتيجة النجاح الذي حققته مصر في إدارة القناة، فلم يتحسّس للفكرة أحد، وتأجل البت في الموضوع لمؤتمر ثالث.⁽⁸⁷⁾ وعلق البريطانيون فشل المؤتمر على دالاس صاحب فكرة "جمعية المنتفعين بقناة السويس"⁽⁸⁸⁾

حاولت مصر التصدي للمخطط الغربي فاقترحت في مذكرة قدمتها إلى رئيس مجلس الأمن تأليف هيئة مفاوضة من ممثلين لمصر وثمانين دول من مستخدمي القناة يتم اختيارها بطريقة دبلوماسية، وقد حصلت مصر حتى 18 سبتمبر على موافقة إحدى وعشرين دولة على مقترحها، وقالت الحكومة أنها ترى في اتحاد المنتفعين تعارضاً مع كرامة مصر وتعدده انتهاكاً خطيراً لاتفاق الأمم المتحدة واتفاقية 1888م⁽⁸⁹⁾ افتتح مؤتمر لندن الثالث في 10 أكتوبر برئاسة سلوين لويد وحضور سفراء الدول الثمانية عشر التي أيدت مشروع دالاس، حيث تفتت الأصوات فرفضت أثيوبيا وباكستان واليابان الاشتراك في هيئة المنتفعين، وأعلنت ثلاث دول أخرى أنها ستأخذ رأي برلماناتها، بينما علقت ثلاث دول موافقتها على تحفظات، وبذلك انفض المؤتمر دون التوصل إلى حل.⁽⁹⁰⁾

ومع تطور الأزمة طار عبد الناصر إلى الدمام، في 22 سبتمبر 1956، حيث التقى بالعااهلين السعودي والسوري في قمة ثلاثية لبحث تطورات الأزمة، واستكملت المباحثات في الرياض، فازدانت المدينتان وخرجت جماهير الشعب السعودي مرحبة بالضيوف الكريمين. بحث المؤتمر مسألة قناة السويس ودعم الأمن العربي ودفع خطر إسرائيل، وأجمع المؤتمر على تأييد مصر تأييداً تاماً في سائر مواقفها، كما يؤيد ما أظهرته مصر من استعداد للوصول إلى حل سلمي يصون مصالح مصر الوطنية، ويتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة، ويعتقد المؤتمر أن الوسيلة المثلى لضمان مصالح الذين يهمهم أمر الملاحة في القناة هي الدخول في مفاوضات مع مصر صاحبة القناة، بعيداً عن الضغوط أو فرض حل من طرف واحد، وسجل المؤتمر اعتزازه بالتضامن العربي الوثيق، وأن الظروف الحالية جعلت المجتمعين أشد إيماناً وأعظم ثقة في مواجهة كل ما يستقبلهم من مصاعب.⁽⁹¹⁾

وأعرب عبد الخالق حسونة *الأمين العام للجامعة العربية* عن اغتباط الدوائر العربية الرسمية وغير الرسمية ببيان الأقطاب الثلاثة، بما يؤكد أن قيادة الأمة العربية في أيد قوية حكيمة، تحرص على معالجة الموقف الدقيق الذي تجتازه الأمة بما يتطلبه من عناية وحزم، وطلب من الأمانة العامة إبلاغ نص البيان إلى وفد الجامعة العربية في واشنطن، لإبلاغه لأعضاء الدول في الأمم المتحدة.⁽⁹²⁾

لجأت بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن في 5 أكتوبر 1956، وبعد عدد من الاجتماعات العلنية والسرية وافق مجلس الأمن في منتصف أكتوبر على مبادئ ستة وافقت عليها مصر تضمنت حرية المرور عبر القناة لجميع السفن دون تمييز، واحترام سيادة مصر على القناة، وعزل القناة عن سياسة جميع الدول، وتحديد الرسوم، مع تخصيص نصيب عادل من الرسوم لتحسين القناة، وفي حالة حدوث نزاع بين شركة القناة والحكومة المصرية فيما يختص بدفع المبالغ المستحقة يتم تسويته أمام هيئة تحكيم. واعترض الاتحاد السوفيتي على الشق الثاني من مشروع القرار الإنجليزي-الفرنسي الذي يشير إلى جمعية المنتفعين واقترح الدول الثمانية عشر، وبدأت في الأفق علامات التفاهم والوئام، لكن النية كانت مبيتة للعدوان.⁽⁹³⁾

وفي المقابل سلم مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن، طلب فيها عقد اجتماع لبحث الإجراءات العسكرية التي تدبر من قبل فرنسا والمملكة المتحدة ضد مصر، بما يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً للسلام.⁽⁹⁴⁾

قدمت إسرائيل طلباً لمجلس الأمن للسماح لها بالاشتراك في المناقشات، لمصلحتها في المرور عبر القناة ومعارضة مصر، في محاولة منها لاستغلال الموقف، وردت الدبلوماسية المصرية أن الكتلتين الشرقية والعربية من حقهما المشاركة في المناقشات إذا قُبل طلب إسرائيل، ولم تكن فرنسا والمملكة المتحدة توافقان على توسيع المناقشات، فألقي طلب إسرائيل جانباً.⁽⁹⁵⁾

وفي مجلس الأمن تحدث كل من المندوب البريطاني والفرنسي مؤكدين على حق الملاحة في القناة وفقاً لمعاهدة القسطنطينية، وإدارة القناة من قبل هيئة ذات طابع دولي، ودعوة مصر للدخول في مفاوضات على أساس اقتراحات الدول الثمانية عشر، والتعاون مع جمعية المنتفعين، وتحدث دالاس عن ضمان حرية الملاحة، ومال إلى حل الخلاف بالوسائل السلمية خارج مجلس الأمن. وألقى وزير خارجية مصر كلمة أوضح فيها حق الدول في تأميم المؤسسات الخاضعة لسيادتها وفق قرارات الأمم المتحدة، وأن المادة 16 من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة المصرية وشركة القناة سنة 1866م نصت على أن شركة القناة شركة مساهمة مصرية، تخضع لقوانين مصر وعاداتها، وأعلن استعداد مصر لتعويض حاملي الأسهم، وعقد مؤتمر بإشراف الأمم المتحدة لإعادة تأكيد حرية الملاحة، ثم بدأت محادثات بين مندوبي مصر وفرنسا وبريطانيا بوساطة همرشولد، الذي بلورها في شكل مبادئ قدمها باعتبارها جزء أول من مشروع قرار لمجلس الأمن، وعندما قدمت بريطانيا وفرنسا جزء ثان يؤكد تدويل القناة رفضته مصر وصوت ضده الاتحاد السوفيتي.⁽⁹⁶⁾

وإذا كان الفشل حتمي للخطوة الإنجليزية الفرنسية بتحويل النزاع إلى مجلس الأمن، نظراً لما ينتظرها من (فيتو) سوفيتي محقق، فلم هذه الخطوة؟! ... ما من جواب سوى أن المملكة المتحدة وفرنسا يدرسان من وراء حجاب استعمال القوة ضد مصر، ويريدان الظهور أمام المجتمع الدولي وقد استنفدتا كل الوسائل السلمية قبل استخدام القوة. وهذا ما دعا غير واحد من المؤرخين الغربيين⁽⁹⁷⁾ إلى إطلاق لفظة "المؤامرة" على التصرف الإنجليزي الفرنسي ضد مصر، ودللوا على ذلك بالمناقشات التي مهدت للعدوان بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، حيث تم استبعاد الموظفين الرسميين من هذه اللقاءات، بما فيهم السفير البريطاني في باريس، كما تم التخلص من الوثائق التي تحوي المناقشات الحيوية المهمة في لندن، وصرح بن جوريون بعد ذلك أن إيدن ذهب بنفسه إلى باريس ليشرف على التخلص من الوثائق المتعلقة بأزمة السويس في باريس، لكنه وصل بعد أن حصل بن جوريون على نسخة منها، ليضمن صداقة إيدن لإسرائيل ومساندته لها.⁽⁹⁸⁾

وهكذا نجحت الدبلوماسية السعودية في تبصير ساسة الولايات المتحدة من خلال الحوار بحقيقة القضية المصرية، وأن الحل يبدأ من الغرب بتحرير الأرصد المصرية المجمدة في واشنطن على الأقل، والتصدي للإجراءات العسكرية الإنجليزية الفرنسية، لتمهيد الأجواء لإجراء حوار هادئ

يمكن التوصل من خلاله لحل عادل لأزمة السويس. وتميزت لغة الحوار السعودي مع ساسة الولايات المتحدة بالهدوء والصراحة والوضوح، وأكدت المملكة العربية السعودية أنها تقف في خندق واحد مع مصر، ومن ثم فإن التورط في الهجوم على مصر سيضر بالمصالح الغربية في المنطقة، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد السوفيتي.

ثالثاً: العدوان ورد الفعل السعودي

جمع العداء لمصر بين كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل؛ فبريطانيا تعتبر أن مصر تقوض نفوذها في أفريقيا والشرق الأوسط، وفرنسا متأكدة أن مصر تساند ثوار الجزائر وتحرضهم، أما بالنسبة لإسرائيل فقد كشفت المناقشات داخل الكنيست قبيل العدوان أن إسرائيل تعتبر مصر العدو الأول ومصدر الخطر الأكبر على مصالحها وكيانها، لذا وافق الكنيست على أن تلعب إسرائيل دوراً في صراع السويس، ونوهت المصادر اليهودية المسؤولة بهذه التهديدات أكثر من مرة. وردد بن جوريون وجولدا مايرسون في تصريحاتهما المنشورة في الصحف اليهودية أن الشرق الأوسط لن ينعم بسلام إذا ظلت مصر تحرم إسرائيل من حق المرور في قناة السويس وخليج العقبة.⁽⁹⁹⁾

وإذا كانت فرنسا قد رحبت بالتعاون مع إسرائيل في ضرب مصر، فإن بريطانيا حاولت إخفاء التعاون مع إسرائيل إلى حد الإنكار، نظراً لمصالحها وتحالفاتها مع دول عربية مثل العراق والأردن، لذا لعبت باريس دور الوسيط بين لندن وتل أبيب.⁽¹⁰⁰⁾

ومما لاشك فيه أن إسرائيل تواقعة لعمل عسكري هجومي ضد مصر مستغلة هذا الظرف التاريخي، وكانت مصادر البنتاجون قد توقعت تفوق إسرائيل على العرب في التسليح آنذاك، بما يمكنها من احتلال سيناء ومناطق أخرى عربية، وتوقع المصدر المذكور أن تتعادل الكفتان في منتصف الصيف، ثم تتفوق القوات الإسرائيلية بحلول ربيع 1957م.⁽¹⁰¹⁾ ويبدو أن تقرير البنتاجون الأخير وضع في اعتباره تحديث الأسلحة المصرية اعتماداً على الاتحاد السوفيتي بدءاً من صفقة الأسلحة التشيكية.

بدأ الإعداد للهجوم على مصر في أعقاب فشل مؤتمر لندن الثاني وكانت مصر متيقنة أن أمراً ما يدبر لها، ولكنه محاط بسرية تامة تثير الريبة والتيقظ، لذا استعدت مصر لصد العدوان المحتمل، ورُسمت خطة الدفاع على أساس انتشار القوات المصرية في شكل مروحة واسعة ترتكز في بور سعيد شرقاً والعلمين غرباً والمنيا جنوباً، وتم استدعاء الاحتياط وشُكلت كتائب الحرس الوطني، وسُحبت القوات من سيناء فيما عدا ست كتائب، للتطويق والإنذار. وتهياً الشعب المصري مغنواً ومادياً للمعركة.⁽¹⁰²⁾

وفي نهاية سبتمبر وصلت إلى باريس بعثة إسرائيلية رفيعة المستوى، ناقشت الخطة المشتركة التي بنيت على أن تبدأ إسرائيل بالحرب على مصر، ليتسنى لبريطانيا استخدام حقها في إعادة انتشار قواتها في قاعدة السويس وفقاً لمعاهدة 1954، ووافقت بريطانيا بشرط ألاّ تهاجم إسرائيل

الأردن، وعارض بن جوريون الخطة، لاعتقاده بأن إسرائيل ستلعب دور المهاجم لصالح حليفتها، بينما تلعب فرنسا وبريطانيا دور ملائكة السلام، وأصر على إجراء مباحثات مع حليفه قبل التنفيذ للحصول على ضمانات بعدم ترك إسرائيل وحدها في الميدان، وبالفعل رحل بن جوريون إلى باريس، وتمت المباحثات، مع وفد فرنسي وآخر بريطاني برئاسة سلوين لويد *وزير الخارجية (الفرنسي)*، في سرية تامة في أحد المنازل الخاصة في باريس، في أول أكتوبر 1956، وطلب بن جوريون تعهد أنجلو-فرنسي بضرب سلاح الجو المصري قبل تحرك القوات البرية الإسرائيلية، لتأمين مدنها من التخريب، حاول لويد طمأنة بن جوريون بأن الفيتو الأنجلو-فرنسي سوف يحمي إسرائيل من أية إدانة، ولا يمكن عقد اتفاق بهذا المعنى، لما له من تأثير سلبي على آلاف المصالح البريطانية في المنطقة العربية، ورفض لويد قبول اقتراح إسرائيلي لتضييق الهوة، فسافر وزير الخارجية الفرنسي إلى لندن لعرض الأمر على إيدن، ووجده أكثر تحمساً من وزير خارجيته.⁽¹⁰³⁾

طار إيدن ووزير خارجيته سراً إلى باريس في 16 أكتوبر، واتفق الأطراف على المبادئ الأساسية التي شكلت أساساً للمفاوضات الشهيرة في سفري في 22 أكتوبر وحضرها مع بن جوريون وديان اثنين من الموظفين البريطانيين على مستوى عالٍ، إضافة إلى المسؤولين الفرنسيين، وتوصل الأطراف الثلاثة إلى مسودة بروتوكول، لكن عندما وصل نبأ هذه الوثيقة إلى إيدن طار صوابه، وأعاد موظفيه إلى باريس للتخلص منها، لكن السلطات الفرنسية رفضت، إضافة إلى أن الوفد الإسرائيلي كان قد رحل بنسخته إلى تل أبيب.⁽¹⁰⁴⁾ وفيما يلي أهم محتويات المسودة:

بند 1: تبدأ إسرائيل الهجوم على مصر في 29 أكتوبر 1956، مع الوضع في الاعتبار الوصول إلى منطقة القناة في اليوم التالي. وبذا يظهر تهديد عسكري مباشر للقناة، فتقوم بريطانيا بإنزال قواتها بالمظلات قرب متلا، على بعد أربعين ميلاً إلى الشرق من المدخل الجنوبي للقناة.

بند 2: يُلفت نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية بتوجيه إنذار إلى الطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار والانسحاب عشرة أميال على جانبي القناة، لكي تتمكن القوات الأنجلو-فرنسية من ضمان الملاحة في القناة.

بند 3: إذا رفضت مصر الإنذار تبدأ القوات الأنجلو-فرنسية عملياتها في الأراضي المصرية، في صباح 31 أكتوبر، أما إسرائيل فسوف تعلن قبولها للمطالب المذكورة، فيما تتجه قواتها إلى خليج العقبة.

بند 4: التصريح لإسرائيل باحتلال الساحل الغربي من خليج العقبة، مع الجزيرتين المهمتين (تيران وصنافير)

بند 5: ألزمت إسرائيل بعدم مهاجمة الأردن أثناء ضرب مصر، وفي المقابل تعهدت بريطانيا بعدم مساعدة الأردن إذا هاجمت إسرائيل في هذه الأثناء.

ونص البند الأخير على ضرورة سرية المعاهدة.⁽¹⁰⁵⁾

ويلاحظ أن السيناريو المذكور أعلاه تم تنفيذه كاملاً، فبدأ إيدن منذ 18 أكتوبر يمهد بلاده⁽¹⁰⁶⁾ مدعياً شعوره أن إسرائيل تعد قواتها لمهاجمة مصر في نهاية أكتوبر - وكأنه لم يشارك في تدبير الأمر كما سبق - وإذا فعلت إسرائيل ذلك فستوجه بريطانيا وفرنسا إنذاراً مشتركاً للطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار والابتعاد عشرة أميال عن القناة، ليتسنى للقوات الأنجلو-فرنسية ضمان حرية الملاحة، معلناً أنه من الأفضل لبلاده أن تحافظ على التوازن بين مصر وإسرائيل.⁽¹⁰⁷⁾ وعلى أي حال أدت هذه السرية لقرار الحرب في بريطانيا إلى عدم استعدادها دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً للصراع.⁽¹⁰⁸⁾

حاول السفير الأمريكي في لندن أن يتحسس الأخبار، ففي عشاء مع وزير الخارجية البريطاني، في 28 أكتوبر، سأل إن كان لديه علم عن سبب التعبئة في إسرائيل، فقال أنه ليس لديه تفاصيل، لكن حكومته أبلغت إسرائيل بأن أي هجوم على الأردن سيضطرها للدفاع عنها، فسأل ألدريتش لماذا تستبعد أن إسرائيل تخطط لمهاجمة مصر؟ فأجاب بأنه ليس لديه دليل على ذلك.⁽¹⁰⁹⁾

وعندما وقع الهجوم الإسرائيلي على مصر في 29 أكتوبر وقررت كل من بريطانيا وفرنسا تقديم الإنذار إلى الطرفين المتحاربين تنفيذاً للخطة، وعلى الفور طلبت الحكومة المصرية من وفدها في الأمم المتحدة تقديم الخطاب التالي إلى رئيس مجلس الأمن " في الساعة الرابعة والنصف بتوقيت جرينتش سلمت الحكومة البريطانية إلى السفير المصري في لندن مذكرة تحتوي على إنذار موجه للحكومة المصرية يتضمن :

1. وقف جميع الأعمال الشبيهة بالحربية في البر والبحر والجو.
2. سحب جميع القوات المصرية إلى مسافة عشرة أميال من القناة
3. أن تقبل احتلال القوات البريطانية الفرنسية للمواقع الرئيسية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

ويطلب الإنذار الإجابة عليّة في الساعة السادسة والنصف صباحاً بتوقيت القاهرة يوم 31 أكتوبر، فإذا لم تتسلم رداً في الوقت المحدد ستتدخل بالقوة، والحكومتان المذكورتان تتذرعان للتدخل المسلح، ويعد هذا التهديد انتهاكاً لحقوق مصر وميثاق الأمم المتحدة، مما يدعو مصر لطلب اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في الأمر، وإلى أن يتخذ مجلس الأمن قراراً ليس أمام مصر إلا أن تدافع عن نفسها.⁽¹¹⁰⁾

علمت الولايات المتحدة بالأمر من خلال الإذاعة، ثم تسلم سفيرها في لندن صورة من الإنذار، عن طريق كيركباتريك Kirkpatrick نائب وزير الخارجية (البريطاني)، بعد تسليم الإنذار إلى سفير مصر وإسرائيل في لندن، وبعد قراءة سريعة للوثيقة أبدى ألدريتش دهشته من الإنذار الموجه إلى مصر قائلاً: من المستحيل أن تقبل مصر بهذا الإنذار.⁽¹¹¹⁾

طلب إيدن من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار والانسحاب في خلال اثنتي عشرة ساعة عشرة أميال على جانبي القناة، والسماح للقوات الأنجلو فرنسية بالسيطرة على منطقة القناة، متوقعاً أن يتم الرفض من الجانبين أو أحدهما فيعطي ذريعة للقوات المشتركة بالتدخل، لكن من سخریات القدر أنه عند إعلان الإنذار كانت القوات الرئيسية لإسرائيل على بعد ما بين 50 و100 ميل شرقي القناة، أي بقي لها ما بين 40 و90 ميلاً لتتوافق مع المطلب البريطاني.⁽¹¹²⁾

وأثبتت الأحداث أن الإنذار كان مجرد تمثيلية ساذجة، فقامت الطائرات البريطانية والفرنسية يوم 31 أكتوبر 1956 بإلقاء القنابل على المدن المصرية القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية، كما هاجمت المطارات المصرية المدنية والعسكرية، وشهدت منطقة قناة السويس محاولات فرنسية بريطانية فاشلة لإنزال قوات المظلات، حيث تمكنت الدبابات والرشاشات المصرية من تصيد مظلات القوات المعتدية في مناطق متعددة منها ميناء السويس ومطار بور سعيد، ونظمت جماهير الشعب المصري مقاومة فدائية على طول خط القناة وفي مدنها، فوزع الجيش المصري البنادق على المجاهدين من الأهالي بعد تدريبهم على استعمالها في اصطیاد الهابطين بالمظلات، وكانت سيارات الجيش تطوف في مدن القناة بمكبرات الصوت لتنبيه المقاتلين وإرشادهم إلى أماكن إنزال قوات المظلات.⁽¹¹³⁾

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة غير عادية، وأصدرت قراراً في 2 نوفمبر بوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب القوات المعتدية، ووافقت على القرار بأغلبية ساحقة. ورفضت القوى المعتدية تنفيذ القرار فقامت القوات الفرنسية والبريطانية المشتركة في الخامس من نوفمبر باحتلال مدينة بور سعيد التي يسكنها 250 ألف مصري، وقد سبق الغزو غارات جوية مكثفة على المدينة، بلغت حوالي 500 غارة، مما أوقع خسائر فادحة في أرواح المدنيين تحت ركام المنازل والمستشفيات والمرافق العامة. وبعد قبول وقف إطلاق النار أرغمت القوات المعتدية الأهالي على الخروج من بورسعيد عبر بحيرة المنزلة، ثم أطلقت النار على القوارب التي تقلهم أما الصحفيين، وقد تمكنت الحكومة المصرية من الحصول على صور فوتوغرافية وفيلمًا مصوراً لهذه الاعتداءات، أرسلت نسخاً منها إلى الأمم المتحدة.⁽¹¹⁴⁾

وقد تعرض العالم لتضليل كبير من جانب بريطانيا وفرنسا، حيث أعلن إيدن في 31 أكتوبر أن هدف القوات المشتركة هو الفصل بين المتحاربين، وإذا كان ما حدث من الناحية العسكرية يمثل لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل نجاحاً، فقد كان من الناحية السياسية كارثياً، فإذا كان هناك شيء عملي يدفع لهذا الإجراء -من وجهة نظر القوى المعتدية- فإن الإنذار لم يشير إلى شيء من هذا مطلقاً، الأمر الذي أشعل الموقف.⁽¹¹⁵⁾

نقلت الصحافة السعودية عن وكالة الأنباء السوفيتية تصريح بولجانين رئيس الوزراء السوفيتي للرئيس الأمريكي بأن الحالة في مصر تتطلب عملاً حاسماً، واقترح إرسال قوة أمريكية سوفيتية مشتركة إلى مصر، لضمان وقف القتال، وأبدى تخوفه من تحولها إلى حرب عالمية تطيح

بالأمم المتحدة إذا لم تُقمع في الحال، كما أذاع راديو موسكو تحذيراً شديداً للهجة إلى القوات المعتدية بضرورة وقف القتال فوراً، وإلا ستضطر القوات السوفيتية برية وبحرية وجوية مشاركة القوات المصرية في الدفاع عن مصر وطرد المعتدين.⁽¹¹⁶⁾

وإذا كانت صواريخ الاتحاد السوفيتي بعيدة المدى في بودابست بعيدة عن تقديم مساعدة مباشرة لمصر، فإنها تهدد بشكل مباشر لندن وباريس، لكن الضربة الفعلية كانت من جانب الولايات المتحدة التي قادت المشكلة إلى الجمعية العامة تفادياً لما ينتظرها في مجلس الأمن من فيتو أنجلو- فرنسي، لسحب القوات المعتدية من مصر، وهو الموقف الذي فسره الإنجليز على أنه مخزٍ من جانب الحليف الأمريكي.⁽¹¹⁷⁾ وتفسير الموقف الأمريكي أوضحه أيزنهاور في حديث له مع وزير خارجيته بقوله: "إننا نواجه مشكلتين الأولى أننا ليس لدينا دراسة عسكرية عما سنفعله إذا جاء الروس إلى الشرق الأوسط، والثانية أننا ليس لدينا تنسيق بحساب دقيق مع بريطانيا، ويجب أن تحل هاتين المشكلتين بأسرع ما يمكن؛ وعقب دالاس بأن أول ما يجب فعله التأكيد على عدم حدوث خرق لوقف إطلاق النار، وسحب القوات الأجنبية من مصر والإسراع بإرسال قوات حفظ السلام حتى لا يشتعل الموقف"⁽¹¹⁸⁾

واعترفت مصر بالدور الأمريكي فقال على صبري مدير مكتب عبد الناصر إن الولايات المتحدة طلبت منذ البداية وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية، وهذا الموقف يدعو للشكر والامتنان، ولكن المصريين يتوقعون من أمريكا أن تستخدم نفوذها إذا رفضت القوات المعتدية الانسحاب، واقترح أن تمتنع الولايات المتحدة عن مد هذه الدول بالبترول إذا رفضت تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.⁽¹¹⁹⁾

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً مسانداً في ظاهره لمصر فإنها أخذت على عاتقها تقديم المساعدات اللازمة لحليفتيها فرنسا وبريطانيا فعلى سبيل المثال "عندما رأت بريطانيا ضرورة زيادة احتياطي الدولار لديها إبان أزمة السويس تعاونت معها الإدارة الأمريكية في توفير المبلغ المطلوب من صندوق النقد الدولي، كما أبدت مرونة في التعامل مع أقساط الديون البريطانية المستحقة للولايات المتحدة، وأكثر من ذلك بذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لزيادة المشحون من منتجات البترول الأمريكية إلى بريطانيا وأوروبا الغربية، لتعويض العجز الناتج عن إغلاق قناة السويس وتخريب السوريين لخط أنابيب البترول داخل أراضيهم.⁽¹²⁰⁾ ومما لا شك فيه أن الموقف الأمريكي بشقيه يتواءم مع مصلحة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي أوروبا الغربية، لكن المشكلة الحقيقية لا يدن أنه لا يستطيع أن يستوعب أن بريطانيا وإمبراطوريتها غدت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تلعب دور الفاعل في مشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية، على حد تعبير أحد البريطانيين.⁽¹²¹⁾

ورغم كل الجرائم البريطانية في مصر أثناء هذه الحرب فقد ظلت لهجة التضليل مهيمنة على تصريحات القادة البريطانيين، فعندما سأل ألدريتش (السفير الأمريكي في لندن) كيتلي Keightley نائراً (المراسل البريطاني في منطقة القناة) لدى عودته عن سبب توقف قواته عند الإسماعيلية وفشلها في السيطرة على القناة، أجاب أن مهمته كانت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.⁽¹²²⁾

رفضت إسرائيل الاستجابة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي المصرية، وربطت انسحابها بعدة مطالب في مقدمتها ضمان حقها في المرور عبر خليج العقبة وقناة السويس، فأرسل الرئيس الأمريكي رسالة إلى بن جوريون عبر فيها عن قلقه إزاء تصريحات حكومته بعدم الانسحاب مبيناً له خطورة ذلك على دولته، ووعده بمساندة حق إسرائيل في الملاحة عبر قناة السويس وخليج العقبة عن طريق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب، مؤكداً أن الولايات المتحدة أعدت مشروع قرارين بهذا الشأن.⁽¹²³⁾

وبدأت الولايات المتحدة سياسة أكثر إيجابية نحو مصر، فطلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في القاهرة الإكثار من لقاء عبد الناصر، واقترحت عليه التأكيد بأن الولايات المتحدة تحاول بقوة إحلال السلام في المنطقة وإيجاد حلول على أساس العدالة والمساواة، ويحث ناصر على إكمال الدور الأمريكي بوقف نشاط الفدائيين، حتى لا يتسع الصراع في المنطقة، ويتم التنبؤ به إلى تطورات الأحداث في المجر، وإمكانية تكرار الأحداث في مصر التي قبلت مساعدة الاتحاد السوفيتي.⁽¹²⁴⁾

طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يرفع إليها خلال الثماني وأربعين ساعة القادمة مشروعاً لتشكيل قوة دولية تابعة للأمم المتحدة بموافقة الدول المعنية، لتأمين ومراقبة وقف القتال.⁽¹²⁵⁾ وعندما تسلمت قوة الطوارئ الدولية مهام عملها طلبت إسرائيل من الأمين للأمم المتحدة استخدام القوة المذكورة لتثبيت حق إسرائيل في المرور عبر خليج العقبة، وتعاونت الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة في تحقيق مطلب إسرائيل، ففي إبريل 1957 نفذت الولايات المتحدة أول خطوة لنقل شحنة بترول تزيد على ستة عشر ألف طن عنوة إلى ميناء إيلات، تحت حراسة قوة الطوارئ الدولية باعتبار خليج العقبة مياه دولية وليست إقليمية.⁽¹²⁶⁾

أما بالنسبة لرد الفعل السعودي على العدوان فيمكن أن نجله فيما يلي:

١- (المراسل البريطاني في القاهرة):

على المستوى السعودي - المصري اتصل سعود بعبد الناصر تليفونياً، فور وقوع العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية، مستفسراً عن الوضع العسكري، مؤكداً استعداداته وجيشه وأفراد شعبه للوقوف صفاً واحداً بالرجال والمال والسلاح مع شقيقتهم، فأعرب عبد الناصر عن امتنانه وتقديره لهذا الموقف، مؤكداً أن هذا هو أمله في المملكة حكومة وشعباً، وطمأنه أن القوات المصرية تتخذ الخطوات اللازمة لرد المعتدي، وتبادل العاهلان برقيتين حول المعنى ذاته.⁽¹²⁷⁾

أما على المستوى العربي أرسل الملك سعود برقية إلى كل ملوك وأمراء ورؤساء العرب، بعد مقدمة تضمنت اسم المرسل إليه هذا النص "علمنا هذا الصباح باعتداء اليهود على الأراضي المصرية، وهذا لا يُستنكر من هذه الفئة الغادرة، لأن هدفهم القضاء على العرب جميعاً، والذي نرجوه من جلالكم هو المبادرة بالتعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب، ونرجو أن نتكاتف جميعاً للذود عن البلاد العربية ورد العدوان عنها، ولسنا بالمعتدين، ونرجو أن ينصر الله دينه، ويعلي كلمته، وعلى الباغي تدور الدوائر"⁽¹²⁸⁾

وعلى المستوى الدولي قررت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، نظراً لاعتدائهما على مصر وعدم استجابتهما لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار والانسحاب الفوري، فاستدعت الخارجية السعودية سفيراً بريطانيا وفرنسا في الرياض وأبلغتهما القرار صباح يوم الثلاثاء 6 نوفمبر 1956، كما قررت الحكومة السعودية حظر توريد البترول السعودي إلى البلدين المعتديتين، فمنعت تمويل سفنهما وأي سفن أخرى تتجه إلى البلدين، علاوة على كون البترول السعودي ممنوعاً عن إسرائيل أصلاً،⁽¹²⁹⁾ ومما لاشك فيه أن الخزنة السعودية قد تأثرت من جراء حظر تصدير البترول للدول المعتدية، فأصدر الملك سعود تعديلاً على ضريبة الدخل يعوض إيرادات الدولة.⁽¹³⁰⁾

أما المحور الأساسي للتحرك الدولي السعودي فكان مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى أثر الاعتداء الغاشم على مصر أبرق الملك سعود إلى الرئيس أيزنهاور طالباً إيقاف كل عدوان ضد مصر، ومحذراً إذا لم تعمل الولايات المتحدة عملاً إيجابياً سوف يتطور الأمر إلى إيجاد هوة كبيرة بين الشرق الأوسط والغرب يصعب تلافيها وقد يجر أفضع النتائج على السلم العالمي.⁽¹³¹⁾ وقال الملك سعود للسفير الأمريكي أثناء الأزمة "إن الملك عبد العزيز وأنا نفسي كنا نعيش في الخيام منذ خمسين عاماً ولا غضاضة عليّ أن أعود للخيام مرة أخرى إذا وجدت ضرورة لذلك دفاعاً عن العرب وعن مصر، إذ أن عيشة الخيام أفضل لي من أن تتحكم الدول الاستعمارية في العرب"⁽¹³²⁾

وتنبع خصوصية العلاقة السعودية مع الولايات المتحدة من العلاقات التاريخية بين البلدين، والمصالح البترولية الأمريكية في السعودية، وتوضح قيمة هذه العلاقة في ضوء ما يعتري العلاقات المصرية الأمريكية من مشكلات نتيجة انتهاج عبد الناصر سياسة حيادية معادية للغرب، واعترافه بالدول الشيوعية الحديثة، والسياسات المالية المناهضة للنظم الرأسمالية، وقد ظهرت تلك الجفوة في شكوى السفير المصري في واشنطن من ندرة اتصال أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة بالسلطات المصرية، حتى أن اللقاء الوحيد الذي جمع ببيروايد Byroide (السفير الأمريكي بالناصر) مع الرئيس المصري عبد الناصر كان بناءً على طلب الأخير⁽¹³³⁾ وقد رأينا الجهود السعودية في هذا الجانب قليل العدوان على مصر، وقد أوضحت الدبلوماسية السعودية موقفها من الأزمة منذ بدايتها، وأوضحت للجانب الأمريكي خطورة المشكلة، فعلى سبيل المثال أوضح يوسف ياسين

للسفير الأمريكي في القاهرة قبيل العدوان أن الموقف السعودي في هذه الأزمة تحكمه ثلاث نقاط هي:

أولاً: أن القضية المصرية هي قضية كل العرب، كما أن السعودية مرتبطة مع مصر بمعاهدات وتحالفات.

ثانياً: أن حرية الملاحة تهم المملكة العربية لسعودية كما تهم غيرها من الأمم بما فيها بريطانيا.

ثالثاً: أن الموقف الحالي سيكون له أثره في تسرب النفوذ السوفيتي إلى المنطقة.⁽¹³⁴⁾

ومما لا شك فيه أن هذه الدبلوماسية كان لها أثرها في تشكيل الموقف الأمريكي تجاه قضية السويس بنسبة لا يمكن تجاهلها. الأمر الذي أوضحه على صبري بقوله "إن الولايات المتحدة طلبت منذ البداية وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية، وهذا الموقف يدعو للشكر والامتنان، ولكن المصريين يتوقعون من أمريكا أن تستخدم نفوذها إذا رفضت القوات المعتدية الانسحاب، وأقترح أن تمتنع الولايات المتحدة عن مد هذه الدول بالبترول إذا رفضت تنفيذ قرارات الأمم المتحدة"⁽¹³⁵⁾

ولم تتوقف محاولات الغرب للفصل بين مصر والسعودية، ففي أعقاب وقف إطلاق النار زار المملكة رئيس جمهورية باكستان، وبعد أن اجتمع مع السفير الأمريكي بالمملكة عرض على الملك سعود فكرة مؤداها أن الدول الإسلامية في حلف بغداد [باكستان وإيران والعراق وتركيا] على استعداد لإلغاء حلف بغداد وتكوين حلف جديد يعمل تحت زعامة الملك سعود رمز الوحدة الإسلامية، وهذا الحلف تدخل فيه الولايات المتحدة بدلاً من إنجلترا، واتفقت الدولتان الأخيرتان على ذلك تهيئةً للدول الإسلامية، وستعمل الدولتان على إدخال الأردن لهذا الحلف. وتحدث الرئيس الباكستاني عن تدخل أمريكي لضمان دولي بحياد مصر في حالة نشوب حرب، وعرض إمكانية الصلح بين مصر وإسرائيل بإشراف الأمم المتحدة، لضمان حياد مصر، ورصد السفير المصري ضغوطاً سياسية أمريكية على الملك سعود لقبول الحلف الجديد، إلا أن الملك سعود رفض أن يورط نفسه في أي وعد بقبول المشروع قائلاً: لا يمكنني أن أطعن مصر في ظهرها والعدو جاثم فوق أرضها، دع القوات الأجنبية ترحل عن مصر وبعدها نبحت الأمر، لذا لم يصدر أي بلاغ مشترك عن المحادثات بين العاهلين السعودي والباكستاني، خلافاً لما جرى عليه العرف.⁽¹³⁶⁾

واستمر الدور السعودي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الغزو، فحرص الملك سعود على المرور بمصر في طريقه إلى واشنطن ذهاباً ليستوضح الخطوط والنقاط التي يجب استئثارها في واشنطن، وإياباً ليتدارس مع القادة العرب (عبد الناصر وحسين والقوتلي) نتائج مباحثاته في واشنطن، حيث أكد أنه ناقش مع الرئيس الأمريكي نتائج العدوان على مصر، وضرورة أن تنسحب إسرائيل دون الحصول على أية مكاسب من وراء عدوانها.⁽¹³⁷⁾

وأمام الموقف الغربي المحابي لإسرائيل فيما يتعلق بحق الملاحة في خليج العقبة وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً متشدداً، واعتبرت الموقف الغربي مكافأة لإسرائيل لاعتدائها على

مصر، فقدمت مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة في إبريل 1957 وطلبت توزيعها على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية، أشارت المذكرة إلى اعتداءات إسرائيل على العرب، وفندت مساعيها لخلق حق وهمي للمرور عبر خليج العقبة، وأوضحت المذكرة أن خليج العقبة خليج عربي، تقع في مدخله الجنوبي جزيرتا تيران وصنافير السعوديتان، ومدخل الخليج لا يزيد عرضه عن تسعة أميال، وهو أضيق بكثير من مضائق أخرى يعتبرها القانون الدولي مياه إقليمية، وهذا ما أكدت معاهدة القسطنطينية 1888 التي ضمنت حرية الملاحة في قناة السويس، واعتبرت خليج العقبة بحيرة عربية مغلقة، لا تنطبق عليها حرية الملاحة الدولية، وأن إعطائها صفة دولية يشكل اعتداءً على سيادة المملكة العربية السعودية وتهديداً لسلامتها الإقليمية.⁽¹³⁸⁾

جـ- الحركات العسكرية:

أصدر الملك سعود أمراً بالتعبئة العامة، وإعداد القوات السعودية للقيام بواجبها في دفع العدوان عن الشقيقة مصر، وتحرك الجيش السعودي في اتجاه الحدود الأردنية، تضامناً مع الجيوش العربية، وقررت المملكة الاستفادة من الرديف، فأذاع راديو مكة أمر وزير الدفاع والطيران إلى كل فرد سبق له الخدمة العسكرية من الضباط وصف ضباط والجنود أن يقدموا أنفسهم للمناطق، وعلى أمراء المناطق اعتماد ترحيل من يراجعهم إلى أقرب منطقة عسكرية. وأصدر وزير الدفاع السعودي أمراً إلى جيشه بدخول الحدود الأردنية تضامناً مع أشقائه الدول العربية.⁽¹³⁹⁾

وإلى جانب قوات الجيش السعودي فتح مكتب قبول المتطوعين في الرياض أبوابه، فتوافدت عليه جموع غفيرة من أبناء الشعب السعودي، وفي مقدمتهم عدد كبير من الأمراء، وعلى رأسهم الأمير فهد بن عبد العزيز وزير المعارف، والأمير سلطان وزير المراسل، والأمير سلمان (مير الرياض)، وقد بلغ عدد من سجلوا أسماءهم خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى خمسمائة متطوع، أغلبهم من طلبة المدارس الثانوية، ثم توالى المتطوعون.⁽¹⁴⁰⁾

خضع المتطوعون لبرنامج تدريبي، أعقبه استعراض قامت به فرق المتطوعين في ميدان الثكنة العسكرية بجدة، شاهده جمع غفير من الأهالي، في تظاهرة لشحن الهمم، وقد ظهر في الاستعراض الأمير عبد الله الفيصل وزير الداخلية بالزى العسكري، ثم جابت الفرق العسكرية الشوارع العامة بجدة، يتقدمها لواءان من فرق المظلات العسكرية، فأثاروا حماس الجمهور، حتى انتهى الاستعراض بميدان التدريب العسكري بالمطار، كما شهدت مدينة الرياض استعراضاً مماثلاً، تقدمه أمراء الأسرة المالكة.⁽¹⁴¹⁾

وأجلت مصر قبول المتطوعين من الدول الصديقة، حرصاً منها على عدم توتر الموقف الدولي، وعلقت مصر قبول متطوعين من الدول الصديقة على استئناف القتال بين مصر والقوات المعتدية. وكتب القائم بأعمال السفير المصري في جدة أن وكيل وزارة الخارجية السعودية استفهم منه بطريقة عابرة قائلاً: لماذا لا تحدد الحكومة المصرية أجلاً معيناً بتاريخ معين لانسحاب الدول

المعتدية حتى إذا امتنعت تلك الدول عن الانسحاب في الموعد المعين بدأت الحكومة في قبول المتطوعين واستئناف القتال فوراً لأن بقاء هذه القوات يكشف عن مؤامرة مبيتة ضد مصر والدول العربية ولا يصح تركها إلى أجل غير مسمى بين مهاترات الدول المعتدية ومناقشات هيئة الأمم.⁽¹⁴²⁾

ج.- (المراجع الرابع) المالية:

جاء أول تبرع للهلال الأحمر المصري من الملك سعود لإسعاف جرحى الحرب ومداواتهم، بمبلغ مليوني ريال سعودي، أي ما يعادل مائتي ألف جنيه مصرياً، وقد أمر الملك سعود بسرعة توصيل هذا المبلغ إلى مصر عن طريق شيك يسلمه السفير السعودي بالقاهرة إلى الحكومة المصرية.⁽¹⁴³⁾ وقد أمر الملك سعود بعدم إقامة أية احتفالات في جميع أنحاء المملكة بمناسبة عيد جلوسه مشاركة لمصر في نضالها، وخصص نفقات تلك الحفلات لرعاية المجاهدين المصريين.⁽¹⁴⁴⁾

وبعد انتهاء الحرب لم تتخل المملكة عن واجبها في إعمار ما خلفه العدوان من دمار فتكونت لجنة لجمع التبرعات من الشعب السعودي سميت جمعية أصدقاء مصر، حصلت على تصريح من الأمير عبد الله الفيصل الذي قبل رئاسة اللجنة شرفياً وتبرع للجنة المذكورة هو وحرمة بمبلغ خمسين ألف ريال سعودي، واتفق القائم بأعمال السفارة المصرية في جدة مع الأمير عبد الله الفيصل على إقامة مباراة لكرة القدم يخصص دخلها لمساعدة أسر شهداء بور سعيد، وسبق المباراة دعاية لها في الإذاعة السعودية، وبالفعل أقيمت المباراة وحضرها القائم بالأعمال والأمير عبد الله الفيصل، وكان مدير الأمن العام ومدير شرطة جدة يطوفون على الحاضرين بصناديق التبرع، وقد لقيت إقبالا كبيرا من الجمهور السعودي وساهم في التبرع أعضاء الفريقين المتبارين أيضاً.⁽¹⁴⁵⁾

ودعا الأمير عبد الله الفيصل إلى حفل بفندق قصر الكندرة بجدة، ألقى فيه خطاباً مؤثراً جاء فيه "إننا نجتمع اليوم لواجب ديني وقومي هو مساعدة منكوبي بورسعيد والعمل على إعادة بناء مدينتهم الباسلة التي هدمها المعتدون ولم تتخاذل ولم تتن ولم تهزم، فتحدث الطغيان وأثبتت للعالم أن مصر بخير، ومادامت مصر بخير فالعروبة كلها بخير إن شاء الله، إن العدوان الهمجي على بور سعيد لم يكن موجهاً إلى مصر وحدها ولكنه كان موجهاً للقومية العربية، فإذا وقفنا نحمي بور سعيد فإنما نحمي أنفسنا وعيالنا وأموالنا، أيها السادة إن الأمر جد لا هزل فيه ... وأخيراً أقول لكم فليُنْفِقْ دُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا"⁽¹⁴⁶⁾ ثم انهالت التبرعات، فبلغت في النصف ساعة الأولى 115 ألف جنيه مصري. الجدير بالذكر أن الأمير رد تبرع شركة أرامكو بمبلغ ألف جنيه، مستحقراً إياه ومطالباً ألا يقل تبرعهم عن مليون دولار أمريكي، وكان يحث المتبرع على زيادة المبلغ المتبرع به، وقال الأمير عبد الله الفيصل أنه سيمر غداً في سوق جدة مرافقاً أعضاء جمعية أصدقاء مصر لجمع التبرعات من كبار التجار، وقُبِلت تبرعات عينية بيعت في سوق خيري، كما وعد الأمير عبد الله الفيصل بالعملية ذاتها في سوق مكة يوم السبت أول ديسمبر 1956.⁽¹⁴⁷⁾

وقد حذا أمراء المناطق حذو الأمير عبد الله الفيصل كل في منطقته لتحفيز الأهالي على الاكتتاب لصالح بور سعيد الباسلة، فتشكلت لجان من سكان كل مدينة برئاسة أميرها، لتتولى جمع التبرعات، كانت بداية هذا العمل في مدينة الطائف، ثم انتشر في باقي مدن المملكة.⁽¹⁴⁸⁾

وتتابعت التبرعات من الشعب السعودي فبلغ ما تم جمعه من أهل جدة بعد اجتماع وزير الداخلية مبلغ مليونين و583 ألف ريال، وكان أبرز المتبرعين السيد حسن شربتلي وأولاده بمبلغ مليون و650 ألف ريال، والسيد عبد الله شربتلي 300 ألف، والشيخ محمد محمود زاهد 50 ألف، والحاج عبد الله رضا 250 ألف.⁽¹⁴⁹⁾ وتبرع التاجر الكبير بجدة حسن شربتلي بمبلغ 125 ألف جنيه مصري لأسر شهداء بور سعيد، كما تبرع الشيخ سالم بامحفوظ مدير البنك الأهلي التجاري بجدة بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصري حولت باسم الرئيس جمال عبد الناصر، نصفها للهِلال الأحمر لمواساة منكوبي بور سعيد، والنصف الآخر إعانة للجيش المصري.⁽¹⁵⁰⁾ ومن التبرعات المؤثرة تبرع من قعيد لا يستطيع الحركة يدعى عمر الذهبي تبرع بدخل فندق منتزه المطار وبوفيه وسيارتها لخاصة لخدمة المجاهدين لمدة شهر، ثم يستمر طوال أيام الجهاد.⁽¹⁵¹⁾

كما قام أعضاء لجنة جمع التبرعات بالاتصال بمختلف طبقات الشعب السعودي والمؤسسات لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد، وامتدت التبرعات لتشمل موظفي شركة أرامكو، فساهم موظفوها من جميع الجنسيات في هذا التبرع، كما قررت الشركة ذاتها أن تساهم بتبرع يعادل كل ما يتم جمعة من موظفي الشركة، على أن ترسل هذه التبرعات بعد ذلك لجمعية الهلال الأحمر المصرية، كما قرر كثير من أهالي المنطقة الشرقية في المملكة أن يتبرعوا بدمائهم لإخوانهم الجرحى في مصر.⁽¹⁵²⁾

ج- الحركة الشعبية:

وإلى جانب التطوع والتبرع شهدت المملكة تحركاً شعبياً، فانهالت برقيات التأييد من جميع فئات الشعب على الملك سعود، ونشرت الصحافة نماذج كثيرة من هذه البرقيات، بتحليلها وجدناها تنم عن وعي كامل بأبعاد القضية، وتعاطف مع الشعب المصري نابع من الشعور بالأخوة في الإسلام وكره واضح للصهيونية، وتتضمن تأييداً كاملاً للمملكة في سياستها تجاه هذه القضية، وأهم ما برز في هذه البرقيات من إيجابية في التفاعل اقتراح بمقاطعة منتجات الدول المعتدية في الأغذية والملابس والمعدات، وتطلب من المقام الملكي إصدار أمر إلى التجار بالتوقف عن استيراد منتجات الدول المعتدية، واقتراح طلاب بعض المدارس الثانوية إعداد مراكز تدريب عسكري لهم في أوقات الفراغ، لإعدادهم لملاقاة العدو، إضافة إلى طلبات جماعية وفردية لا حصر لها بالتطوع واللاحاق بالمجاهدين في مصر من جميع أنحاء المملكة.⁽¹⁵³⁾

وبذلك تجلت في الدور السعودي حكومة وشعباً معاني الأخوة الصادقة؛ فإذا كان الملك سعود قد نجح في جمع كلمة العرب للوقوف خلف مصر صفاً واحداً، وقاطع المعتدين دبلوماسياً واقتصادياً وساهم في تحييد الولايات المتحدة، فقد قدم الشعب السعودي ملحمة نادرة، فتسابق الأهالي إلى مراكز

التدريب، وفي مقدمتهم الأمراء قدوة ومثلاً، وساهموا بتبرعاتهم في إغاثة منكوبي العدوان في
بورسعيد.

الحصاد:

هكذا أبلت المملكة العربية السعودية بلاءً حسناً في أزمة 1956، فارتبط الملك سعود قبل الأزمة بمصر على طريق الوحدة العربية والدفاع المشترك، وكان حاضراً منذ بداية الأزمة بتأييده لكل إجراء اتخذته مصر؛ بداية من حقها في الحصول على أسلحة، ومروراً بحقها في تأمين شركة قناة السويس، وصولاً إلى وقوفه في وجه الدول المعتدية؛ بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وقطع بترول بلاده عنها، كما وضع نفسه وماله وجيشه تحت تصرف مصر، وعلى المستوى العربي قاد العرب ليقفوا صفاً واحداً في وجه المعتدين، وعلى المستوى العالمي استفاد من علاقته الودية بالولايات المتحدة الأمريكية في تحييدها وتبصيرها بوجهة النظر المصرية، والفصل بينها وبين كل من بريطانيا وفرنسا، ساعده في ذلك رغبة الولايات المتحدة في تحسين صورتها في المشرق العربي خوفاً على مصالحها البترولية، وتصدياً لتسلل النفوذ السوفيتي إلى المنطقة. وبذلك كانت المملكة العربية السعودية أحد أهم العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي من القضية المصرية، والعمل على إفشال مخطط العدوان الثلاثي، حيث وصلت من خلال الحوار السعودي الأمريكي رسالة إلى الجانب الأمريكي مؤداها أن المملكة تقف في خندق واحد مع مصر، ومن ثم فإن التورط في هجوم على مصر يضر بالمصالح الأمريكية بالمنطقة.

وعلى الجانب الشعبي قدمت المملكة ملحمة رائعة تجلت فيها معاني الأخوة، فتسابق الأهالي إلى مراكز التطوع، وفي مقدمتهم الأمراء قدوة ومثلاً، وانتظموا في التدريب في انتظار قبول مصر للمتطوعين من الدول الصديقة، وشهدت صناديق التبرع لضحايا العدوان آيات من العطاء والتفاني، في حملة قادها الأمير عبد الله الفيصل في جدة ومكة المكرمة، وحذا الأمراء حذوه في باقي المناطق. وقاطع الأهالي بضائع الدول المعتدية والدول المؤيدة لها.

(1) وصل إيدن إلى الحكم عن طريق الخبرة البرلمانية مع حزب المحافظين، التي بدأها منذ عام 1923، فقد حقق طموحاته في الوصول إلى الخارجية عن طريق البرلمان لا عن طريق الدبلوماسية، وعندما نجح حزبه في انتخابات 1955 شكل إيدن الوزارة. راجع:

James, R. Rhodes, Anthony Eden and the Suez Crisis , *History today*, Nov. 1986, Vol. 36, No.11, p. 10

Lucas W. Scott, *Divided we stand Britain, the US and the Suez Crisis*, (Hodder & Stoughton, London, 1991) p. 40 (2)

(3) أمين سعيد، *تاريخ الدولة السعودية، عهد سعود بن عبد العزيز* (دار الكتاب العربي، بيروت، 1385هـ) مج3، ص 365

(4) صلاح بسيوني، *مصر وأزمة السويس* (دار المعارف، القاهرة، 1970) ص ص 13، 14

James, R. Rhodes, op. cit, p. 10 (5)

(6) عيسى نخلة، *خليج العقبة ومضائق طيران وصنافير، جغرافيتها - تاريخها - حكمها في القانون الدولي* (الهيئة العربية العليا لفلسطين، بيروت، 1968) ص 29

(7) وليد جرادات، *الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر* (دار الثقافة، الدوحة، 1986) ص 316

(8) عيسى نخلة، *خليج العقبة*، ص ص 37 - 41

(9) وليد جرادات، *الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر*، ص ص 316 - 317

(10) أم القرى، عدد 1659، 20 شعبان 1376 / 22 مارس 1957

(11) محمود فوزي، *حرب السويس 1956*، ت: مختار الجمال (دار الشروق، القاهرة) ص ص 52 - 53

(12) مفيد الزيدي، *موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر* (دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004) ص 364

(13) أمين سعيد، *عهد سعود*، ص 46

(14) الأهرام، عدد رقم 24593، 21 مارس 1954م

(15) أم القرى، عدد 1508، 16 رجب 1373هـ / 21 مارس 1954م

(16) عن برنامج هذه الزيارة راجع: فؤاد شاكر، *رحلات في ميادين العمل والجهاد* (دار الكتاب العربي بمصر، 1954) ص ص 18 - 28 والكتاب كله توثيق للزيارة.

(17) الجمهورية، عدد رقم 105، 21 مارس 1954م

(18) القاهرة، 21 مارس 1954م

(19) الأهرام، عدد 24594، 22 مارس 1954م

(20) أم القرى، عدد 1509، 28 رجب 1373هـ / 3 أبريل 1954م

(21) مفيد الزيدي، *تاريخ المملكة*، ص 365

(22) أمين سعيد، *عهد سعود*، ص ص 125 - 126

(23) أم القرى، عدد 1555، 10 رجب 1374هـ / 4 مارس 1955م

(24) أمين سعيد، *عهد سعود*، ص ص 89 - 102

(25) البلاد السعودية، عدد 2132، 8 رمضان 1375 / 19 أبريل 1956

(26) البلاد السعودية، عدد 1805، 28 رجب 1374هـ / 22 مارس 1955م

(27) عن نص البيان المصري السوري راجع: أم القرى، عدد 1556، 17 رجب 1374هـ / 11 مارس 1955م

(28) أم القرى، عدد 1556، 17 رجب 1374هـ / 11 مارس 1955م

(29) أم القرى، عدد 1603، 27 جمادى الثانية 1375هـ / 10 فبراير 1956م، ص 6

(30) رسالة الملك سعود إلى الرئيس عبد الناصر في أم القرى، عدد 1585، 19 صفر 1375 / 7 أكتوبر 1955

- (31) عن تفاصيل بنود هذه الاتفاقية راجع: أمين سعيد، مرجع سابق، ص ص 128-133، ومحمد عبد المنعم عامر، المملكة العربية السعودية (دار الكتاب المصري، 1955) ص ص 39-47
- (32) البلاد السعودية، عدد 2084، 11 رجب 1375هـ/ 23 فبراير 1956م
- (33) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة 68 (السعودية) ملف رقم 1/7/222 ج4، وثيقة 19 سري، من سفير مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، 7 إبريل 1956
- (34) البلاد السعودية، عدد 2100، 30 رجب 1375 / 12 مارس 1956
- (35) أم القرى، عدد 1608، 3 شعبان 1375 / 16 مارس 1956
- (36) البلاد السعودية، عدد 2100، 30 رجب 1375 / 12 مارس 1956
- (37) البلاد السعودية، عدد 2134، 12 رمضان 1375 / 23 أبريل 1956
- (38) رأت الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة عام 1956 ومؤتمر تعز عام 1977، مجلة الدارة، س6، عدد 2، ربيع أول 1410، ص ص 151-154
- (39) البلاد السعودية، عدد 2137، 15 رمضان 1375 / 26 أبريل 1956
- (40) نص برقية شكرى القوتلي إلى الملك سعود في: أم القرى، عدد 1614، 17 رمضان 1375 / 27 أبريل 1956
- (41) Aldrich, Winthrop, The Suez crisis A Footnote To History, *Foreign Affairs*, Apr. 1976, Vol. 45, No.3, p. 541
- (42) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص 18
- (43) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة 68 (السعودية) ملف رقم 1/7/222 ج4، وثيقة 92 سري، من سفير مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، أول أكتوبر 1955
- (44) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة 68 (السعودية) ملف رقم 1/7/222 ج4، وثيقة 96 سري، من سفير مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، 15 أكتوبر 1955
- (45) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص ص 21-27
- (46) James, R. Rhodes, op. cit, p.10
- (47) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص ص 27-30
- (48) الأهرام، عدد 25509، 17 أكتوبر 1956
- (49) James, R. Rhodes, op. cit, p. 10
- (50) محمود فوزي، حرب السويس، ص ص 46، 47
- (51) Spaak, H, The West in the Disarray , *Foreign Affairs*, Jan., 1957, Vol. 35, No.2, p. 184
- (52) James, R. Rhodes, op. cit, p. 10
- (53) محمود فوزي، حرب السويس، ص 47
- (54) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص 64
- (55) البلاد السعودية، عدد 2216، 3 محرم 1376 / 10 أغسطس 1956، وأم القرى، عدد 1628، 10 محرم 1376هـ/ 17 أغسطس 1956م
- (56) أم القرى، عدد 1627، 3 محرم 1376هـ/ 10 أغسطس 1956م
- (57) محمود فوزي، حرب السويس، ص ص 56، 57
- (58) أم القرى، عدد 1628، 10 محرم 1376هـ/ 17 أغسطس 1956م، ص 2
- (59) Memorandum of a conversation, Dep. Of State, Washington, 30th Aug. 1956, *Foriegn Relations of USA*, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 150, p. 333
- (60) Aldrich, Winthrop, op.cit, p. 542

- (61) محمود فوزي، حرب السويس، ص ص 64، 65
- (62) البلاد السعودية، عدد 2230، 19 محرم 1376 / 25 أغسطس 1956
- (63) Aldrich, Winthrop, op. cit, p. 542
- (64) محمود فوزي، حرب السويس، ص 73
- (65) Memorandum from the Delegation at the Suez Canal Conference to the Sec. of state, London, 21st Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 109, p.249
- (66) كان الملك سعود يعتزم إرسال أحد أبنائه إلى أيزنهاور لكن الأخير اعتذر لانشغاله بأمر الانتخابات ووعد بإرسال مبعوث يثق به هو أندرسون: الخارجية المصرية أرشيف البلدان، محفظة 68 (السعودية) ملف رقم 1/7/222 ج4، وثيقة 104 سري، من سفير مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، 29 أغسطس 1956
- (67) Memorandum of a conversation, Riyadh, 24th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 130, pp. 287- 288
- (68) Memorandum of a conversation, Riyadh, 24th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 130, pp. 289- 290
- (69) Memorandum of a conversation, Riyadh, 24th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 130, pp. 291- 294
- (70) Message from King Saud to Eisenhower, 24th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 131, p. 294
- (71) Telegram from the Embassy in S. A to the Embassy in Egypt, Jeddah, 26th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 134, p. 299
- (72) Telegram from the Embassy in Egypt to the Dep. Of State, Cairo, 28th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 141, pp. 310- 311
- (73) Message from King Saud to Eisenhower , 1st Sep. 1956, F R of USA, 1955 - 1957. Vol. XVI, Doc. Attached to 159, p. 349
- (74) Memorandum of a conversation, Dep. Of state, Washington, 1st Sep. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 159, pp. 347, 348
- (75) Message from Eden to Eisenhower, London, 27th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 137, p. 304
- (76) Telegram from the Dep. Of State to the Embassy in Egypt, Wash., 4th Sep. 1956, F R of USA, 1955- 1957, Vol. XVI, Doc. 170, pp. 369, 370
- (77) البلاد السعودية، عدد 2242، 4 صفر 1376 / 9 سبتمبر 1956
- (78) صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، ص ص 97- 102
- (79) Report prepared in the executive Secretariat of State, Washington, 7th Sep. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 168, p. 415
- (80) للاطلاع على تفاصيل هذه الشواهد راجع:
- Annex to watch committee Report N.318, Washington, 5th Sep. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 174, p. 304
- (81) محمود فوزي، حرب السويس، ص 58
- (82) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 (رقم قديم 1226) أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، بيان المهندس محمود يونس رئيس مجلس إدارة القناة في حفل بمدينة الإسماعيلية، 24 سبتمبر 1957
- (83) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، بيان عدد السفن التي مرت بالقناة وحمولتها خلال شهر أكتوبر 1956

- Message from Eisenhower to Eden, Washington, 2nd Sep. 1956, F R of USA, 1955- (84)
1957. Vol. XVI, Doc. 163, pp. 355-357
- Memorandum from the assistant Sec. of State for Near East to the Sec of State, 4th Sep. (85)
1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 167, p. 364
- Message from Eisenhower to Eden, Washington, 2nd Sep. 1956, F R of USA, 1955- (86)
1957. Vol. XVI, Doc. 163, p. 355
- Aldrich, Winthrop. cit, p. 543 (87)
- James, R. Rhodes. cit, p. 12 (88)
- (89) الأهرام، عدد 25490، 18 سبتمبر 1956
- (90) الأهرام، عدد 25504، 12 أكتوبر 1956
- (91) أم القرى، عدد 1634، 23 صفر 1376هـ / 28 سبتمبر 1956م، ص ص 1 و 6، والأهرام، عدد 25496، 24 سبتمبر 1956
- (92) البلاد السعودية، عدد 2260، 25 صفر 1376 / 1 أكتوبر 1956
- (93) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، من محاضرة جمال بركات قنصل مصر في حلب أمام لجنة مكافحة الاستعمار في العالم العربي بحلب، 20 فبراير 1957
- (94) محمود فوزي، حرب السويس، ص 79
- (95) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص 137
- (96) محمود فوزي، حرب السويس، ص ص 79 - 85
- (97) منهم على سبيل المثال:
- Lucas W. Scott, *Divided we stand Britain, the US and the Suez Crisis*, p.239
- Warner, Geoffrey, *Collusion and the Suez crisis of 1956, International Affairs*, April 1979, Vol. 55, N. 2, p. 226
- Warner, Geoffrey, op. cit, pp. 226, 227 (98)
- (99) الخارجية المصرية، محفظة 313 (رقم قديم 1284) أرشيف سري جديد، ملف 1/10/55 ج1، تقرير سري من الشعبة السياسية لإدارة فلسطين بجامعة الدول العربية رقم 56/11/80، 18 نوفمبر 1956
- Warner, Geoffrey, op. cit, p. (100)
227
- Memorandum from Radford to the Sec. of Defense(Wilson) Wash., 28th (101)
Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 143, p. 313
- (102) صلاح بيسيوني، مصر وأزمة السويس، ص ص 191، 192
- Warner, Geoffrey, op. cit, pp. 231- 235 (103)
- James, R. Rhodes, op. cit, p. 12 (104)
- Warner, Geoffrey, op. cit, pp. 235 - 237 (105)
- (106) شعر الشعب البريطاني أنه تعرض لتضليل في هذه الحرب من قبل حكومته، لذا تم استجواب إيدن من قبل حزب العمال بعد انتهاء الأزمة، ليوضح تفاصيل رحلته إلى باريس في 16 أكتوبر، لكنه ماطل في الرد ولم يقدم شيئاً. راجع: البلاد السعودية، 22 جماد أول 1376 / 24 نوفمبر 1956
- Warner, Geoffrey, op. cit, pp. 237- 238 (107)
- Lucas W. Scott, op. cit, p. 257 (108)
- Aldrich, Winthrop, *The Suez crisis A Footnote To History, Foreign Affairs*, Apr. (109)
1976, Vol. 45, No.3, p. 545

- (110) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، برقية الخارجية المصرية المصرية إلى وفدها الدائم بمجلس الأمن، 31 أكتوبر 1956
- (111) Aldrich, Winthrop, op. cit, p. 546
- (112) Lucas W. Scottop. Cit, p. 261
- (113) البلاد السعودية، عدد 2293، 4 ربيع ثان 1376 / 11 نوفمبر 1956
- (114) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح1، من بيان الحكومة المصرية عن العدوان، 24 نوفمبر 1956
- (115) James, R. Rhodes, op. cit, p. 13
- (116) البلاد السعودية، عدد 2292، 2 ربيع ثان 1376 / 9 نوفمبر 1956
- (117) James, R. Rhodes, op. cit, p. 13
- (118) Memorandum of a conversation Eisenhower Dulles and others , Wash., 7th sep. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 542, p. 1049
- (119) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، تصريح على صبري لمراسلي الصحف، 20 نوفمبر 1956
- (120) Aldrich, Winthrop, op. cit, p. 548
- (121) James, R. Rhodes, op. cit, p. 12
- (122) Aldrich, Winthrop, op. cit, p. 549
- (123) Message from Eisenhower to Ben Gurion, Washington, 7th Nov. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 550, p. 1063
- (124) Telegram from the Dep. Of State to the Embassy in Egypt , Wash., 10th Nov. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 563, p. 1100
- (125) وزارة الخارجية، محفظة رقم 8 (رقم قديم 1226) أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، قرار الأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية، 4 نوفمبر 1956
- (126) عيسى نخلة، خليج العقبة، ص 56
- (127) أم القرى، عدد 1639، 28 ربيع أول 1376 / 2 نوفمبر 1956
- (128) الأهرام، عدد 35533، 31 أكتوبر 1956، ص6
- (129) البلاد السعودية، عدد 2293، 4 ربيع آخر 1376 / 7 نوفمبر 1956
- (130) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 (رقم قديم 334) أرشيف سري جديد، ملف 4، وثيقة 177 سري، من القائم بأعمال السفارة المصرية إلى وكيل الخارجية المصرية، 18 نوفمبر 1956
- (131) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، وثيقة 175 سري، من القائم بأعمال السفارة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 16 نوفمبر 1956
- (132) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من تقرير سفير مصر بجدة عن محادثاته مع الملك سعود يومي 25 و26 ديسمبر 1956، بتاريخ 28 ديسمبر 1956
- (133) Memorandum of a conversation between Rountree and Ali Sabry, 9th Oct. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 315, p. 66
- (134) Telegram from the Embassy in Egypt to the Dep. Of State, Cairo, 28th Aug. 1956, F R of USA, 1955- 1957. Vol. XVI, Doc. 141, p. 311

- (135) الخارجية المصرية، محفظة رقم 8 (رقم قديم 1226) أرشيف سري جديد، ملف 7/4/1 ح2، تصريح على صبري مدير مكتب رئيس الجمهورية لمراسلي الصحف، 20 نوفمبر 1956
- (136) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة 68 (السعودية) ملف رقم 1/7/222 ج5، وثيقة 182 سري، من سفير مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، 25 نوفمبر 1956
- (137) أم القرى، عدد 1656، 29 رجب 1376 / 1 مارس 1957
- (138) عيسى نخلة، خليج العقبة، ص ص 57-60
- (139) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، وثيقة 175 سري، 16 نوفمبر 1956
- (140) أم القرى، عدد 1640، 6 ربيع آخر 1376 / 9 نوفمبر 1956، ص6
- (141) أم القرى، عدد 1644، 5 جماد أول 1376 / 7 ديسمبر 1956، ص6
- (142) الخارجية المصرية، محفظة رقم 313 أرشيف سري جديد، ملف 1/10/55 ح1 من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل الخارجية المصرية، 29 نوفمبر 1956
- (143) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 16 نوفمبر 1956
- (144) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 18 نوفمبر 1956
- (145) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 23 نوفمبر 1956
- (146) أم القرى، عدد 1644، 5 جماد أول 1376 / 7 ديسمبر 1956
- (147) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، وثيقة 189 سري، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل الخارجية المصرية، 28 نوفمبر 1956
- (148) أم القرى، عدد 1644، 5 جماد أول 1376 / 7 ديسمبر 1956، ص5
- (149) عن تفاصيل هذه التبرعات راجع: أم القرى، عدد 1644، 5 جماد أول 1376 / 7 ديسمبر 1956، ص2
- (150) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 18 نوفمبر 1956
- (151) البلاد السعودية، عدد 2294، 5 ربيع آخر 1376 / 8 نوفمبر 1956، ص2
- (152) الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سري جديد، ملف 4، من القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، 18 نوفمبر 1956
- (153) عن تفاصيل البرقيات راجع: أم القرى، عدد 1640، 6 ربيع آخر 1376 / 9 نوفمبر 1956، ص6، والبلاد السعودية، الأعداد من 2293 في 4 ربيع آخر 1376 إلى 2296 في 7 ربيع آخر 1376